الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٧٤
الأربعاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال . . . . . (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ٤٢ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/50/35)

تقرير الأمين العام (A/50/725)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند، اليوم، الساعة ١٦/٣٠.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لذلك أرجو من الممثلين الراغبين في المشاركة في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم في قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن.

أعطي الكلمة الآن للسيد كيبا بيراني سيسي، ممثل السنغال، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد سيسي (السنغال)، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتولى عرض بند جدول الأعمال المتعلق بقضية فلسطين بصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لقد احتفلت الأمم المتحدة هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. وفي هذه المناسبة التاريخية أكد من جديد قادة العالم كله رسميا مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتزامهم بها. كما أعربوا عن تصميمهم على أن تعمل الأمم المتحدة بقوة وفاعلية متجددين على تعزيز السلام والتنمية والمساواة والعدالة والتفاهم بين شعوب العالم. وأكدوا

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86854
9586854

من جديد حق جميع الشعوب غير القابلة للتصرف في تقرير مصيرها، مع إيلاء انتباه خاص لحالة الشعوب الواقعة تحت نظم استعمارية أو أشكال أخرى من السيطرة أو الاحتلال الأجنبي.

وقضية فلسطين هي أقدم صراع مدرج على جدول أعمال الأمم المتحدة، فقد كانت شاغلا للمنظمة منذ إنشائها تقريبا، وقد اشعلت حروبا متعددة في منطقة الشرق الأوسط، وكانت على مر السنين مصدر معاناة لا توصف وخسارة في الأرواح لا تحصى. وقد أعادت الجمعية التأكيد مرارا وتكرارا على أنه طالما لم تحل هذه القضية بكل جوانبها بشكل مرض ووفقا للمعايير الدولية فإن الأمم المتحدة ستظل مسؤولة عنها.

ولجنتنا، التي أنشئت قبل ٢٠ عاما وكلفت بالتوصية بحل للقضية الفلسطينية، مقتنعة بأن الحل الشامل والعادل والدائم لقضية فلسطين لا بد أن يرتكز على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وعلى مبدأ انسحاب اسرائيل من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، ومن الأراضي العربية الأخرى المحتلة، وعلى احترام حق جميع دول المنطقة في الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وعلى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته لها، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، وهي حقوق لا بد من ضمانها له. وهذه مبادئ أساسية أيدها المجتمع الدولي تأييدا ساحقا، وبدونها لا يمكن أن يكون هناك حل دائم لهذه القضية.

إن التطورات الإيجابية التي حدثت في الأعوام القليلة الماضية منذ بدء عملية السلام في مدريد عام ١٩٩١ قد هيأت مناخا جديدا للعلاقات بين الأطراف وبدلت الحقائق في الميدان وشقت الطريق بوضوح في الاتجاه الصحيح. ورغما عن الحادث المؤسف الذي وقع يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، عندما أنهت رصاصة مغتال حياة السيد اسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل، الذي ندين له بقدر كبير من التقدم الذي أحرز، فإن أملنا الوطيد هو ألا يؤدي هذا العمل العنيف الى نكسة في عملية السلام وأن يستمر التقدم صوب تنفيذ الاتفاقات. وقد رحبت اللجنة بقول السيد شيمون بيريز، رئيس وزراء اسرائيل الجديد، أن المأساة لن تكون لها آثار عكسية على عملية السلام التي هي عملية تلتزم بها اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. إن التأييد الفياض من المجتمع الدولي فضلا عن الرأي العام الاسرائيلي إنما يوضح بجلاء أن الطريق الذي يسلكه الطرفان هو الطريق الصحيح وأن عليهما أن يثابرا فيه.

وبالرغم من الشواغل التي تثيرها الحالة القلقة في الميدان، تشارك اللجنة المجتمع الدولي في الترحيب بالتقدم الذي أحرز في المفاوضات خلال العام الماضي، وبخاصة بالتوقيع في واشنطن العاصمة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ على الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا الصك يَجُب كل الاتفاقات السابقة عليه بشأن تنفيذ إعلان المبادئ ويهيئ لانسحاب إضافي من جانب القوات الاسرائيلية، وإجراء انتخابات فلسطينية، وتولي السلطة الفلسطينية مسؤوليات متنوعة في الضفة الغربية، بالإضافة الى الإفراج التدريجي عن المسجونين الفلسطينيين، وتشجيع التعاون وتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بين الطرفين.

وتأمل اللجنة أن يمثل هذا الاتفاق بداية مرحلة جديدة يتمكن فيها الشعب الفلسطيني من التحرك قدما صوب ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والسيادة في وطنه، وأن ينفذ الاتفاق نصا وروحا، مما يسهم في إقامة سلام عادل وشامل. واللجنة ملتزمة بمواصلة، بل تكثيف، دعمها للشعب الفلسطيني ولقيادته أثناء المرحلة الانتقالية، وهي تحث المجتمع الدولي على الاستمرار في بذل قصارى جهده في هذا الشأن.

ونرحب في هذا السياق بالمبادرات التي من قبيل مؤتمر القمة الاقتصادي الثاني للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي عقد في عمان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ تحت رعاية صاحب الجلالة الملك حسين عاهل الأردن، والتي يضطلع بها لتسهيل التوسع في الاستثمار في المنطقة وتعزيز التعاون الإقليمي والتنمية الإقليمية، مما يدعم الاستقرار ويهيئ جوا مفضيا للسلام.

وتود اللجنة أيضا أن تعرب عن تقديرها للسيد بطرس بطرس غالى، الأمين العام للأمم المتحدة، ولممثله في الأراضي المحتلة، لمساعيهما الدؤوبة الهادفة إلى تنسيق المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، التي بدأت تؤتي ثمارها بطرق ايجابية

متعددة. ولا بد من التنويه بجهود مجتمع المانحين وجهود هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وقد قامت اللجنة، من جهتها، حرصا منها على الوفاء بولايتها التي تقتضي منها الإسهام في التنفيذ الفعال للاتفاقات التي تم التوصل إليها، وتشجيع التضامن مع الشعب الفلسطيني ومساعدته، قامت بتنظيم عدد من الحلقات الدراسية المثمرة، وبعقد اجتماع للمنظمات غير الحكومية، وندوات في عام ١٩٩٥. وتشعر اللجنة بالامتنان خاصة لكل من البرازيل لاستضافتها في شهر آذار/مارس الماضي في ريو دي جانيرو للحلقة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وندوة المنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والحكومة الفرنسية لمساعدتها في تنظيم الحلقة الدراسية المعنية بالاحتياجات والتحديات الإدارية والتنظيمية والمالية الفلسطينية في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في باريس في حزيران/يونيه. وكما عقدت اللجنة ندوة للمنظمات الإقليمية غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين في نيويورك، وندوة أوروبية للمنظمات غير الحكومية واجتماع دولي للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين في فيينا.

ومن الذين شاركوا في مختلف هذه المناسبات شخصيات فلسطينية واسرائيلية بارزة، وخبراء من شتى المناطق، وممثلون عن البلدان المانحة وكيانات حكومية وحكومية دولية أخرى، وعن وكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تقوم ببعض الأنشطة لصالح الشعب الفلسطيني. وقد بين هذا أن اللجنة يمكنها أن تضطلع بدور قيم كمحفل للحوار وتبادل المعلومات وتعبئة الرأي العام والعمل لصالح السلام وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية.

وترى لجنتنا أنه بينما تسير عملية السلام قدما، ينبغي أن يصاحبها جهد كبير من جانب المجتمع الدولي لحل شتى المشاكل الحاسمة للفترة الانتقالية بما في ذلك القضايا السياسية المعلقة مثل المستوطنات والقدس وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والحالة الاجتماعية - الاقتصادية الفلسطينية.

وستواصل اللجنة، في اضطلاعها بالولاية السياسية الواضحة التي أناطتها بها الجمعية العامة، إدخال التعديلات اللازمة على برنامج عملها كيما يعبر عن الواقع الجديد في المنطقة، وتقديم مساهمة مفيدة لجهود المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة لقضية فلسطين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وستواصل اللجنة الاعتماد في مساعيها على المساعدة التي تقدمها شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة للأمم المتحدة، والتي تعتبر مساهمتها في ميدان الرصد والبحث وإصدار المنشورات وعقد الحلقات الدراسية والاجتماعات للمنظمات غير الحكومية أمرا هاما ومفيدا بشكل خاص.

وترى اللجنة أن بوسعها أن تقوم جنبا إلى جنب مع شعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الإعلام - كل في مجال اختصاصها - بمواصلة تقديم الدعم اللازم للأمم المتحدة في ممارستها لمسؤوليتها فيما يتعلق بهذه القضية، إلى أن تكتمل عملية السلام في نهاية المطاف.

وتأمل اللجنة في أن تنظر الدول التي أيدت أهدافها ولكنها لم تشارك في أعمالها في أمر الاشتراك الآن في هذه الأعمال بغية تعزيز إسهام الأمم المتحدة في النهوض بالسلام في هذه المرحلة الهامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جوزيف كسار من مالطة، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ليعرض تقرير اللجنة (A/50/35).

السيد كسار (مالطة)، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): من دواعي السرور لي بصفتي مقررا أن أعرض على الجمعية العامة التقرير A/50/35 للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والذي يغطي أعمالها في عام ١٩٩٥.

خلال العام المنصرم، واصلت اللجنة عملها على أساس ولايتها التي حددتها لها قرارات الجمعية العامة. ويغطي التقرير التطورات الهامة المتعلقة بقضية

فلسطين، وعملية السلام، وأنشطة اللجنة خلال العام المنتهي.

وترد مقدمة التقرير في الفصل الأول، الذي يبين بإيجاز أهداف اللجنة ووجهات نظرها خلال السنة. ويتناول الفصلان الثاني والثالث المسائل الإجرائية، ويلخصان ولاية كل من اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الإعلام، ويقدمان معلومات عن برنامج عمل اللجنة. ويستعرض الفصل الرابع الحالة فيما يتصل بقضية فلسطين.

ومن دواعي التشجيع للجنة أن المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية سارت قدما خلال السنة الماضية على الرغم من حالات التأخير المتكررة وأعمال العنف التي أودت بحياة الكثيرين من الضحايا الأبرياء من الجانبين كما أثارت قلق المجتمع الدولي. وقد أتيحت لرئيس اللجنة الفرصة لأن ينقل إلى الجمعية العامة في بيانه مشاعر اللجنة في هذا الخصوص.

وفي ٢٧ آب/اغسطس ١٩٩٥، وقع الطرفان في القاهرة البروتوكول المتعلق بالمزيد من نقل السلطات والمسؤوليات. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وقع الطرفان في واشنطن العاصمة الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يحل محل جميع الاتفاقات السابقة في تنفيذ إعلان المبادئ. ويؤكد هذا الاتفاق من جديد تفهم الطرفين بأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت المنصوص عليها فيه تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية السلام ككل، وإن المفاوضات المتعلقة بالوضع الدائم التي ستبدأ في موعد لا يتجاوز ٤ أيار/مايو ١٩٩٦ ستفضي إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وقد رحبت اللجنة بهذه الاتفاقات وهي عاقدة العزم على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني وقيادته خلال الفترة الانتقالية.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لاحظت اللجنة أن الحالة في المناطق التي لا تزال تحت الاحتلال الاسرائيلي تدعو إلى القلق وتواصل التسبب في خلق حقائق على أرض الواقع يمكن أن تنطوي على آثار سلبية بالنسبة لمستقبل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه ولعملية السلام. كما أعربت اللجنة عن قلقها إزاء استمرار المشاكل المتصلة بالأحوال المعيشية للفلسطينيين، خصوصا في قطاع غزة.

ويقدم الفصل الخامس من التقرير نظرة عامة تفصيلية لشتى الأنشطة التي تقوم بها كل من اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري اللجنة العامة ٤٩/٦٢ ألف وباء. وقد رصدت اللجنة عن كثب الحالة على أرض الواقع، ووجه رئيسها رسالة إلى كل من الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بشأن قيام الحكومة الاسرائيلية بتوسيع نطاق المستوطنات في الأراضي المحتلة وتثبيتها. كما مثل الرئيس اللجنة في اجتماعات مجلس الأمن حول نفس القضية وكذلك في الاجتماعات التي عقدتها منظمات حكومية دولية عديدة. وعلاوة على ذلك، تابعت اللجنة عن كثب الاجتماعات التي عقدتها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، وحركة بلدان عدم الانحياز، والمنظمات الحكومية الدولية، بل شارك بعض اعضائها في هذه الاجتماعات التي تم فيها اعتماد بيانات وقرارات وبلاغات شتى ذات صلة بهذه القضايا.

وكما قال رئيس اللجنة، تولت اللجنة خلال عام ١٩٩٥ رعاية حلقة دراسية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحلقة دراسية أوروبية معنية بالاحتياجات والتحديات الإدارية والتنظيمية الفلسطينية؛ وجنبا إلى جنب مع هاتين الحلقتين الدراسيتين، نظمت ندوة للمنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وندوة للمنظمات غير الحكومية في منطقة امريكا الشمالية؛ فضلا عن اجتماع الأمم المتحدة الموحد للمنظمات غير الحكومية الدولية مع الندوة الأوروبية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين.

وأخيرا، يصف التقرير بإيجاز شديد الأنشطة العديدة التي تقوم بها شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة للأمم المتحدة في ميادين البحوث والرصد وإصدار المنشورات وفيما يتصل بنظام المعلومات الحاسوبي عن قضية فلسطين. كما يصف الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

ويغطي الفصل السادس عمل إدارة شؤون الإعلام وفقا للقرار ٤٩/٦٢ جيم بما في ذلك إصدار النشرات والأنشطة السمعية البصرية لتلك الإدارة، بالإضافة إلى عقد لقاءات مع الصحفيين وإرسال بعثات جديدة إلى المنطقة.

ويتضمن الفصل السابع، وهو الفصل الأخير، توصيات اللجنة.

وتؤكد اللجنة مجددا أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى حين التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة وأن دورها لا يزال مهما وضروريا أثناء الفترة الانتقالية. وتؤكد اللجنة من جديد أيضا المبادئ الأساسية التي تقوم عليها تسوية القضية وتدعو الجمعية العامة إلى إعادة تأكيد ولايتها ودعمها دعما كبيرا. وترى اللجنة أن توسيع عضويتها لتضم بلدانا تدعم أهدافها ولكن لم تشارك حتى الآن في أعمالها من شأنه أن يعزز كثيرا إسهام الأمم المتحدة في الجهود المبذولة للنهوض بالسلم في هذه المرحلة الهامة.

وترى اللجنة أن الحلقات الدراسية التي عقدتها بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة كانت مفيدة بوجه خاص من حيث أنها جمعت على صعيد واحد بين الخبراء في الميادين ذات الصلة بمن فيهم الفلسطينيون والإسرائيليون، وكذلك البلدان المانحة وإدارات الأمم المتحدة، ووكالاتها ومؤسساتها، والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في الميدان. وأعربت اللجنة عن عزمها على مواصلة جهودها في هذا السبيل وترى أن من الواجب عقد إحدى المناسبات تحت رعايتها في الأراضي الواقعة تحت إشراف السلطة الفلسطينية لمناقشة مختلف جوانب الفترة الانتقالية.

وأكدت اللجنة أيضا دورها في تجميع وتنمية شبكة من المنظمات غير الحكومية المهتمة بقضية فلسطين وتعزيز أنشطة التضامن فضلا عن تقديم المساعدة الملموسة. وأعربت اللجنة عن عزمها على مواصلة تعزيز المساهمة الإيجابية للمنظمات غير الحكومية وعلى مواصلة برنامج اجتماعات هذه المنظمات بالتعاون مع لجان التنسيق التابعة لها من أجل إقامة شبكة فعالة عريضة القاعدة من المنظمات غير الحكومية.

وتشدد اللجنة على المساهمة الأساسية التي تقدمها شعبة حقوق الفلسطينيين بوصفها مركزا للبحث والرصد وإعداد الدراسات وتجميع ونشر المعلومات عن جميع المسائل المتصلة بقضية فلسطين وتطلب إلى الشعبة أن تواصل أنشطتها في هذا الصدد، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بنظام معلومات الأمم المتحدة المحوسب بشأن مسألة فلسطين، وتطلب اللجنة أيضا من الأمين العام الإبقاء على الهيكل السياسي للشعبة وتكوينها وفقا لولاية الجمعية العامة وأن يواصل تزويدها بالموارد اللازمة.

وترى اللجنة أن برنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام مهم جدا في رفع مستوى وعي المجتمع الدولي وفي الإسهام في إيجاد جو داعم لعملية السلام، وتطالب بأن يعكس البرنامج التجارب الجديدة للشعب الفلسطيني وأن يقدم المساعدة في مجال تطوير الإعلام الفلسطيني.

وفي الختام تعرب اللجنة عن عزمها على مواصلة جهودها لتحقيق الفعالية القصوى في تنفيذ ولايتها وتكييف برنامج عملها في ضوء التطورات ابتغاء مواصلة إسهامها إلى أقصى حد ممكن في تحقيق هدف الأمم المتحدة المشترك وهو تحقيق حل عادل ودائم لقضية فلسطين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ١٧٧/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، أعطي الكلمة لرئيس الوفد المراقب عن فلسطين.

السيد القدومي (فلسطين): السيد الرئيس، يسعدني أن أهنئكم في مطلع كلمتي هذه لاختياركم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخمسين. وإني لواثق من حكمتكم وحسن إدارتكم لهذه الدورة التاريخية للجمعية العامة للأمم المتحدة في الذكرى الخمسين لإنشائها. ويسعدني أيضا أن أحيي من خلالكم بلدكم البرتغال الصديق لشعبنا الفلسطيني.

كما أحيي سلفكم السيد امارا إيسي، الذي قاد الجمعية العامة في دورتها السابقة. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر والتحية لأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولرئيسها السفير كيبا بيران سيسيه. كما أود أن أعبر عن تقديرنا لجهود الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالى، لجهوده في خدمة قضية السلام.

خمسون عاما مرت على الأمم المتحدة مليئة بالقضايا والمشاكل تخللتها وقائع وأحداث متغيرة أدت إلى حل نزاعات متعددة وأسهمت في نزع فتيل

الحروب في مناسبات كثيرة وأسهمت في التنمية والإعمار وصيانة حقوق الإنسان. ولكن بقيت قضية فلسطين بندا دائما على جدول أعمالها منذ ذلك التاريخ. ومرت قضية فلسطين في مراحل ساخنة، شهدت حروبا عديدة، سقط فيها عشرات الآلاف من الضحايا.

وفي السنوات الأخيرة أقلعت مسيرة السلام في المنطقة، وعقد مؤتمر مدريد للسلام بمبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش، واستبشر شعبنا الفلسطيني بهذه المبادرة لعله يحظى بالعودة إلى وطنه فلسطين، وبالسيادة والاستقرار على أرضه وفي وطنه، وبانتهاء حياة اللجوء والتشرد والمعاناة. وعقدت بعد مفاوضات عسيرة أولى الاتفاقيات مع إسرائيل عام ١٩٩٣ في أوسلو، وتلتها اتفاقات أخرى، وبدا العمل بتنفيذ هذه الاتفاقات. ولكن إسرائيل، مع الأسف لم تلتزم بنصوص الاتفاقات أو بالتواريخ المحددة لتنفيذها، بل أعلنت أن المواعيد والتواريخ غير مقدسة. وهكذا أصاب المسيرة التعثر والمماطلة، ولم تخط على المسارات السورية واللبنانية خطوة جوهرية، وبقيت المفاوضات على هذين المسارين تراوح مكانها. وتخلل المسيرة الفلسطينية الاسرائيلية أحداث دموية شهدتها مدينة الخليل وغيرها من المدن الفلسطينية، كان لها أثر بالغ في فقدان الأمل الموعود في حل سياسي شامل وعادل.

وكان حكام اسرائيل يطرحون مسألة الأمن كحجة لمماطلتهم وترددهم في التنفيذ وتجاوزهم للنصوص والمعاني والمواعيد، لكن التزام الفلسطينيين أكد حرصنا على عدم إعطاء اسرائيل الحجج والتبريرات والمعاذير. وجاء الحدث المأساوي الاخير باغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق رابين دليلا على أن الارهاب قد نما وترعرع في مناخ اسرائيلي ملائم غذته الأحزاب الاسرائيلية. وقد قام جهاز الموساد الاسرائيلي باغتيال العديد من القادة الفلسطينيين في السنوات الماضية.

إننا نورد هذه الأحداث والحقائق لندلل على أن المصاعب التي تواجهها المسيرة السلمية في الشرق الأوسط تكمن في اسرائيل بسبب التربية العنصرية والممارسات القمعية التي تتبناها المنظمات والأحزاب المتطرفة في اسرائيل.

إن الشعب الفلسطيني يتوق إلى السلام، وهو أحوج الناس إليه بعد أن عاش ٤٨ سنة من اللجوء والتشرد. ولا يشك أحد في هذه الرغبة. فعندما عقد مؤتمر مدريد للسلام قام مئات الآلاف من الفلسطينيين بمظاهرات عارمة ابتهاجا بعقد مؤتمر السلام، ووضعوا أغصان الزيتون في فوهات البنادق الاسرائيلية تعبيرا عن رغبتهم العارمة في السلم. ولكن بعد تعثر المفاوضات، وتجاوز الاتفاقات، والاغلاق المتعدد للمعابر، وممارسة سياسة التجويع، والاستمرار في مصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات، وإلغاء الاتفاق حول القدس، وإعلانها عاصمة أبدية موحدة لدولة اسرائيل مشفوعة بقرار اسحاق رابين بمصادرة ٥٣ هكتارا من الأراضي المجاورة، فقد شعبنا الفلسطيني الكثير من الأمل في تحقيق سلام عادل وشامل.

وسؤالنا اليوم هو هل يستيقظ الضمير الإنساني في النفس البشرية؟ وهل يتعظ حكام اسرائيل وأحزابها بما حدث فيقتنعوا بضرورة السلام لهم ولغيرهم من خلال العمل لإيجاد حل شامل وعادل يضمن انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس طبقا لقرارات الشرعية الدولية وترسيخ معاني التعايش السلمي على أساس توازن المصالح بين الفرقاء المعنيين؟

إن القوة والسيطرة التي تملكها اسرائيل في الوقت الحاضر تحجب عنها كثيرا من المتغيرات الدولية بكل معانيها المستقبلية وتكرس في الذهن الاسرائيلي مفاهيم لا تتفق مع دواعي السلام والأمن للجميع لها ولجيرانها العرب وتكرس بدل ذلك منطق القوة واستخدام العنف لفرض ما تراه من حلول لأزمة الشرق الأوسط.

لقد رسخت شعوب العالم ودوله مقولة الحرية والاستقلال في نهاية الحرب العالمية الثانية. وأكد ميثاق الأمم المتحدة على حق الشعوب في تقرير مصيرها. ولكن بعض الشعوب الصغيرة لم تنل بعد حريتها واستقلالها، وما زالت ترزح تحت نير الهيمنة الأجنبية، ومثل ذلك شعبنا الفلسطيني. فبالرغم من العديد من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن، والتي نصت على انسحاب اسرائيل وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ما زال الشعب الفلسطيني يعاني من الاحتلال الاسرائيلي.

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين تمثل جوهر القضية الفلسطينية ولبها. ولا يمكن للسلام في الشرق الأوسط أن يستتب إلا بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم. وقد تكرس حق العودة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن واجب الأمم المتحدة أن تعمل على احترام هذه المبادئ ما دامت تتفق مع ميثاقها.

لقد أثار قلق الشعب الفلسطيني الموقف الذي اتخذته الحكومة الأمريكية مؤخرا. وقد كانت أمريكا دائما السباقة في تقديم مشروع تأكيد قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين، إلا أنها استنكفت عن تقديم ذلك مؤخرا. كما أن الكونغرس الأمريكي أخذ قرارا قبل أيام بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، مخالفا بذلك قرارات مجلس الأمن، فزاد من تعقيد المسار السلمي بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وخالف أيضا إعلان اتفاق المبادئ الذي وقع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في واشنطن، والذي نص أيضا على عودة نازحي ١٩٦٧، وتشكيل لجنة رباعية من منظمة التحرير واسرائيل ومصر والأردن لتنظر في طرق تنفيذ عودتهم، وكان ذلك تعزيزا لقرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧).

إن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي الاسرائيلي ولا يمكن للسلام الشامل والعادل أن يتحقق دون حل عادل لهذه القضية. إننا نعتقد أن مسؤولية الأمم المتحدة دائمة مستمرة في السعي للتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس الحقوق المعترف بها دوليا. وندعو الجمعية العامة إلى تأكيد هذه الحقوق واستمرار وكالة الغوث (الأونروا) في تحمل مسؤولياتها وأداء واجباتها نحو اللاجئين الفلسطينيين. ونناشد الدول كافة أن تواصل مساهمتها في تغطية ميزانية الوكالة حتى تتمكن من الاستمرار في القيام بأعمالها.

لقد أكد إعلان المبادئ في أوسلو ضرورة إجراء انتخابات ديمقراطية في الفترة الانتقالية، وأكد حق النازحين الفلسطينيين الذين أخرجوا عام ١٩٦٧ من الأراضي الفلسطينية في أن يعودوا ويمارسوا حقهم في الانتخاب والترشيح. ولكن اسرائيل ما زالت ترفض عودتهم - وعددهم يزيد على ٠٠٠ ٧٥٠ مواطن فلسطيني، وتحرمهم من ممارسة حقوقهم المدنية. كما أنها تحتفظ بآلاف المعتقلين الفلسطينيين في سجونها، وتمتنع عن الإفراج عنهم، ليمارسوا هذا الحق كما أن اسرائيل ترفض إعادة نشر قواتها، والانسحاب من كل المدن والقرى والمخيمات، وتصر على أن تبقى مدينة الخليل محاصرة. فهل يصبح في الإمكان إجراء انتخابات حرة ديمقراطية تحت ظل الاحتلال الاسرائيلي والحصار المستمر؟

لقد وافقنا على المبادرة السلمية التي طرحها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش عام ١٩٩١، والتي تقضي بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين ينصان على انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس، وعلى مقايضة الأرض بالسلام. وما زالت اسرائيل تماطل، بل ترفض الالتزام حتى بأسس التسوية وبالاتفاقات المعقودة، وتحاول فرض رؤيتها وترجمتها لنصوص الاتفاقات. وأخيرا تجاوزت هذه النصوص وأهملتها، وبدأت تقدم للمفاوض الفلسطيني ما تراه من إجراءات لتنفيذ هذه الاتفاقات. ولا تلتزم اسرائيل بالنصوص والمواعيد، وتحاول تكريس احتلالها للأراضي الفلسطينية بأشكال أخرى، ناهيك عن عدم تحقيق أي إنجاز يذكر على المسارين السوري واللباني. فقد بقي المساران منذ أن بدأت التسوية عام ١٩٩١ يتعثران بسبب الموقف الاسرائيلي المتعنت.

وقد بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهودا ملحوظة، ولكن الحكومة الاسرائيلية أصرت على مواقفها بتقديم حلول جزئية منقوصة، كما هي الحال على المسار الفلسطيني. والمعروف أن اسرائيل تحتل أرضا فلسطينية وسورية ولبنانية، ولا بد لها أن تنسحب من جميع هذه الأراضي إذا كانت راغبة في السلام. ولم يكن المسار الأردني بهذا التعقيد، حيث كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد تولت مهمة التفاوض بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة الفلسطينيين.

وهكذا نرى أن المسارات العربية الثلاثة لم تحقق إنجازا يذكر بالرغم من الاتفاقات التي عقدت بين الفلسطينيين والاسرائيليين، والتي نصت على مرحلة انتقالية كاختبار لنوايا الطرفين ولقدرة هذا المسار على التقدم والانجاز. فكانت النتيجة أن اسرائيل صورت هذه المرحلة الانتقالية وكأنها مرحلة حكم ذاتي

محدود. وقد رفضنا هذا التعبير في البداية، أيام الإدارة الأمريكية السابقة، لأن الحكم الذاتي لا ينطبق إلا على الأقليات، ونحن بعدد سكاننا نشكل الأغلبية، إلا إذا أرادت اسرائيل أن تقصر اعترافها بالشعب الفلسطيني على أولئك الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة، متناسية ثلاثة ملايين ونصف مليون فلسطيني يعيشون خارج الأرض الفلسطينية كلاجئين ونازحين.

والقضية الفلسطينية لا تقتصر فقط على النقل المبكر للسلطات من الإدارة المدنية والعسكرية الإسرائيلية الى السلطة الفلسطينية. بل إن قضية فلسطين في جوهرها هي أولا عودة اللاجئين والنازحين، وإزالة المستوطنات الاسرائيلية من الأرض الفلسطينية - التي بلغت ١٤٢ مستوطنة (منها ١٢٤ مستوطنة في الضفة الغربية و ١٨ مستوطنة في قطاع غزة) - وعودة القدس الشرقية الى السيادة الفلسطينية، وممارسة الشعب الفلسطيني لسيادته الكاملة على أرضه، والإفراج عن آلاف المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية، وإزالة السيطرة الاسرائيلية على المعابر ليدخل المواطن الفلسطيني الى وطنه ويخرج منه بحرية تامة دون إذن اسرائيلي، وامتلاك الحرية في التصدير والاستيراد بعيدا عن الهيمنة والتبعية الاسرائيلية، والسيطرة الكاملة على ثرواتنا الطبيعية ومؤسساتنا المركزية كالكهرباء والموانئ والمطارات والهواتف. وحتى الآن لم يتم شيء من هذا.

إننا نرى أن إجراء انتخابات حرة ديمقراطية تحت رقابة دولية لا بد أن يقود الى إقامة دولة فلسطينية مستقلة - كما سمعنا هذا الصباح من السيد رئيس الجمعية العامة - طبقا لقرار التقسيم ١٨١ (د - ٢) سنة ١٩٤٧، الذي أقر إنشاء دولتين، ذلك القرار الذي صك لاسرائيل شهادة ميلادها، وليس لها شهادة ميلاد أخرى، فاعترفت بها الأمم المتحدة كعضو فيها. وعلى الأمم المتحدة أن تعترف، طبقا لقرارها، بدولة فلسطين التي أعلنا إقامتها عام ١٩٨٨ في البرلمان الفلسطيني، أي المجلس الوطني، في المنفى بالجزائر، واعترف بهذه الدولة العديد من دول العالم.

نحن مع السلام العادل والشامل. وقد سعينا وجاهدنا منذ مؤتمر مدريد للسلام من أجل هذا السلام العادل. وقدمنا الكثير من التنازلات لعل الطرف الاسرائيلي يعترف برغبتنا الصادقة في التعايش السلمي مع الشعب الاسرائيلي على قدم المساواة، بعيدا عن الاحتواء والسيطرة والأطماع التوسعية. ولكن حكام اسرائيل ما زالوا يتنكرون لهذه الحقيقة ويتخذون من مقولة حفظ الأمن الاسرائيلي تبريرا لمماطلتهم في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والالتزام بالتسوية على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

ما زالت اسرائيل ترفض توقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ليبقى سلاحها النووي يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وترفض أن تقوم الأمم المتحدة بتفتيش منشآتها النووية. وهذا الأمر يبعث الشك والريبة في النوايا الاسرائيلية. وما زالت الولايات المتحدة تزودها بأحدث الأسلحة المتطورة. إن استمرار الخلل في توازن القوى من شأنه أن يعطل المسيرة السلمية. ويصبح من المستحيل إقامة برامج إقليمية للتنمية الاقتصادية وللتعاون الاقتصادي دون حل هذه المشكلة، فلا يمكن أن يستتب السلام في منطقة الشرق الأوسط بوجود أسلحة الدمار الشامل.

إن توازن القوى والمصالح في منطقة الشرق الأوسط هي الشروط المبدئية لإقامة سلام عادل وشامل. وفي هذا السياق، فإنه لا بد من حل كافة المشاكل في المنطقة. ونؤكد هنا على ضرورة المحافظة على وحدة العراق وسلامة أراضيه، وضرورة إيجاد الوسائل اللازمة لرفع المعاناة عن شعبه. ونؤكد أيضا على ضرورة اتخاذ خطوات جادة لإيجاد حل للحصار الظالم على الشقيقة ليبيا.

لقد أكدت الأمم المتحدة في بيانها، بيان ذكراها الخمسين، على عزمها على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وتشجيع استخدام الوسائل والأساليب السلمية لفض النزاعات وعدم انتشار الأسلحة النووية بجميع أشكالها، والتأكيد دائما على حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها، وتعزيز وحماية حقوق السكان الأصليين وضمان حقوق اللاجئين.

ونحن نتطلع الى الأمم المتحدة للأخذ بهذه المبادئ وتطبيقها ليعم الأمن والسلام والاستقرار أنحاء العالم.

السيد يعقوبي (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل ما يزيد قليلا على ثلاثة أسابيع اغتيل

رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحاق رابين. وفقدت اسرائيل قائدا محبوبا وسياسيا محنكا عظيما استهل تغييرا تاريخيا في اسرائيل وفي منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وأنا شخصيا فقدت صديقا عزيزا عملت معه عدة سنوات. لقد دفع رئيس الوزراء رابين حياته ثمنا لالتزامه بالسلم.

ومما يبعث على الانزعاج وجود أناس - متعصبين ومتطرفين وأصوليين - يلجأون الى القتل في محاولة عقيمة لمنع التقدم. إن هدفهم ليس فقط قتل الناس، بل قتل الأمل في مستقبل أفضل. ولن نستسلم أبدا للذين يرغبون في العودة إلى أيام الخوف والحرب والكراهية. فإسرائيل مصممة على مواصلة السير على الطريق الذي اختطه رئيس الوزراء الراحل، اسحاق رابين، ورئيس وزرائنا الحالي شمعون بيريز. والسلام هو التزامنا المستمر. ونحن نعلم مخاطر صنع السلام، ولكننا نعلم أيضا أن لا بديل له. فمن خلال السلام فقط يمكننا أن نأمل في تحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا من أجل مستقبل آمن أفضل.

ولمدة تزيد على عامين، واسرائيل والفلسطينيون يسيرون على طريق السلام العادل والدائم. وكان الطريق طويلا وصعبا. ويتطلب وجود قياديين حقيقيين في كلا الجانبين لاجتيازه بنجاح. ولكنه الطريق الوحيد الذي يمكن أن يخدم شعوب الشرق الأوسط. وبالتوقيع على إعلان المبادئ من جانب اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بدت آفاق تحقيق سلام دائم في متناول أيدينا. وحدد الإعلان الشروط التي ستحكم علاقاتنا لفترة مؤقتة إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع الدائم.

ومنذ صباح ذلك اليوم من أيلول/سبتمبر توصلنا إلى عدد من الاتفاقات التي تستهدف تحويل إعلان المبادئ من اتفاق على الورق إلى إطار لعلاقات عمل بين شعبينا. وفي ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ وقّعنا على اتفاق غزة - أريحا، الذي ينص على نقل المسؤوليات في قطاع غزة وأريحا إلى السلطة الفلسطينية. وفي وقت لاحق من ذلك العام، تسلم الفلسطينيون المسؤولية عن شؤونهم في مجالات مدنية متعددة في جميع أنحاء الضفة الغربية.

وبعدها وقّع في واشنطن على اتفاق أوسلو الثاني في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وينص هذا الاتفاق على: نقل الصلاحيات إلى السلطة الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية؛ وإعادة وزع القوات الإسرائيلية من المراكز السكانية الرئيسية؛ وإجراء الانتخابات لانتخاب مجلس فلسطيني. وسيسير الفلسطينيون في جميع أنحاء الضفة الغربية شؤونهم الداخلية. ولأول مرة، سيعلم الطلاب الفلسطينيون من مناهج اختارها مربون فلسطينيون. ولأول مرة ستساعد ضرائب الفلسطينيين في بناء الهياكل الأساسية واقتصاد قوي سليم. وفي وقت مبكر من العام القادم، سيشارك سكان الضفة الغربية وقطاع غزة لأول مرة في تاريخهم في انتخابات ديمقراطية وحرة ومفتوحة للمنافسة.

ويحدونا الأمل في أن نستهل عهدا جديدا في الشرق الأوسط - عهد يتسم بالتعاون والتعايش السلمي بين مصر والأردن واسرائيل والفلسطينيين وغيرهم، عهد يقوم على أساس الكرامة والاحترام المتبادل، حيث لا يكون السلام مجرد مفهوم، بل واقعا يوميا.

وهل لي أن أقول بصراحة شديدة أنه كان من المخيب للآمال جدا أن استمع إلى كلمة الممثل الذي سبقني للتو من هذه المنصة. فقد تكلم وكأن شيئا لم يحدث، وكأننا لم نحرز أي تقدم، وكأن اسرائيل لم تعاني من هجمات إرهابية فظة من قبل الأصوليين الإسلاميين، وكأن الاتفاقات التي وقّعت لا علم له بها أو كأنه يتجاهل التقدم الكبير الذي أحرز.

ومن الأمور المحيرة أن نسمع هذه الرسالة بينما لدينا اتفاقات مع القيادة المسؤولة للشعب الفلسطيني. ولم يكن التوصل الى الاتفاق المؤقت بالأمر الهين كما أن تنفيذه كان عسيرا. ولكن رغم الصعوبات ورغم الإرهاب والتهديدات يظل الجانبان مصممين على المضي قدما. فمنذ أسبوعين تخلت القوات الإسرائيلية عن سيطرتها على جنين، أول مدينة عربية في الضفة الغربية، الى شركائنا الفلسطينيين. واليوم يستمر نقل المسؤوليات في طولكرم، ومن المقرر أن تنتهي هذه العملية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. ومن المقرر أن تكتمل عملية تسليم المسؤوليات في نابلس الى السلطة الفلسطينية في ١٤ كانون الأول/ديسمبر؛ وستسلم المسؤوليات في قلقيلية بعد ذلك بثلاثة أيام.

ولا تزال الجماعات الإرهابية المتعصبة تسعى الى تقويض ما نحرزه من التقدم. فهي تقتل الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال. ويهدد الأصوليون مواطنيهم

الساعين الى تحسين أحوال شعبهم وأحوال الأجيال التي لم تولد بعد. ولن نسمح لهؤلاء المتطرفين بأن ينجحوا في سعاهم. وكما قال الأب المؤسس لإسرائيل وأول رئيس وزراء لها، ديفيد بن غوريون: لا بد أن نحارب الإرهاب وكأنه لا مجال للسلام، وأن نعمل للسلام كأنه لا مجال للإرهاب.

ومما يشجعنا كثيرا نجاح السلطة الفلسطينية في مكافحة الإرهاب في قطاع غزة. ونحن واثقون بأن هذه السلطة ستواصل كفاحها هذا في جميع أنحاء الضفة الغربية.

ويمكننا الآن أن نرى أول ثمرات عملية السلام. فقطاع غزة الذي ظل لسنوات طويلة أشد المناطق فقرا بدأ نموا لم يسبق له مثيل. وأصبح العمران والبناء نمط الحياة السائد بسبب الاستثمارات الأجنبية والتبرعات من المانحين الدوليين. ولأول مرة منذ سنوات يخرج أهل غزة في الليل - لا للاحتجاج بل للجلوس في المقاهي والحلم بغد أفضل.

وبالتنمية الاقتصادية يمكننا القضاء على الفقر والعوز اللذين يولدان الكراهية والتطرف. ونحن ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الى أن تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غزة والضفة الغربية.

والواقع الجديد الذي نشأ على الأرض اليوم يستحق آيات التقدير الدولي للأمم المتحدة أيضا. وجدير بالذكر أنه أحرز بعض التقدم. غير أنه لا يزال هناك عدد من قرارات الجمعية العامة لا تجسد الواقع الجديد في الشرق الأوسط. ولقد آن الأوان لأن تكف هذه الهيئة عن اعتماد قرارات من هذا القبيل. وهناك في هيكل الأمم المتحدة هيئات عفى عليها الزمن ينبغي كذلك إزالتها.

وتظل إسرائيل ملتزمة بالعملية السلمية. ولا نجد سبيلا لخدمة شعب إسرائيل والمنطقة بأسرها والفلسطينيين وأجيالنا المقبلة غير هذا السبيل.

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تتزامن مناقشاتنا اليوم في هذه الجمعية مع اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونحن إذ نحيي هذه المناسبة الخاصة نرجو أن تعزز مناقشات اليوم عملية السلام في الشرق الأوسط وتسهم فيها. ونرجو أن تكون هذه المناسبة الخاصة بمثابة تذكير للمجتمع الدولي بمسؤوليته إزاء الشعب الفلسطيني.

وقد قال رئيس وزراء ماليزيا في كلمته خلال المناقشة العامة ما يلي:

"في فلسطين ... مازالت الجهود تبذل للتوصل الى السلام الدائم. ولا بد لعملية السلام تلك أن تسفر عن وطن فلسطيني، دولة لها مقومات البقاء، تعيش في سلام مع جيرانها". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة الثانية عشرة، الصفحة ٣)

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أودلوم (سانت لوسيا).

ومنذ بداية عملية السلام في مدريد، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ شهد العالم تطورات مشجعة في عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية. وقبل شهرين تقريبا شهدنا حدثا هاما آخر ذا أهمية سياسية هو: توقيع الاتفاق المؤقت الاسرائيلي الفلسطيني بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، في واشنطن العاصمة في ٢٨ أيلول/سبتمبر. ونحن نعتبر ذلك الاتفاق خطوة هامة أخرى على طريق السلام الدائم في الشرق الأوسط، وبوجه خاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولقد صدم المجتمع الدولي قبل نحو أربعة أسابيع بالعلم باغتيال رئيس وزراء اسرائيل، أسحق رابين. ومن المؤسف أن هذا الحدث المشين حدث في غمرة تطورات مشجعة وإيجابية في عملية السلام. ونحن نأمل ألا تؤثر هذه الوفاة تأثيرا سلبيا على عملية السلام. ولا ينبغي السماح لأي أعمال إرهابية بأن تحرف عملية السلام عن مسارها. وينبغي للأطراف المعنية والمشتركة في العملية أن تعمل بنشاط متجدد وأن تضاعف جهودها في سبيل السلام.

ويرحب وفد ماليزيا بتعهد رئيس الوزراء بيريز بمواصلة السير قدما في تنفيذ اتفاق اسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية على توسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني ليشمل الضفة الغربية، وفق ما اتفق عليه. وكما لاحظ سعادة السيد ياسر عرفات في

خطابه في الاجتماع التذكاري الخاص في الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة فإن:

"هذه المصالحة التاريخية ينبغي أن تتم على جميع المسارات". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٣٥، الصفحة ٣٤)

ولئن كان قد تحقق شيء من التقدم على الجبهة السياسية فالأوضاع في الميدان لا تسر. وإذا كنا نسلم بأهمية أي اتفاق كخطوة هامة في عملية يتعلم فيها كل من الطرفين أن يثق بالآخر، فمن المهم ألا نتجاهل أن ما يهم فعلا هو ما يحدث على أرض الواقع في الحياة اليومية للفلسطينيين. ولقد قيل إن مستويات معيشة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة هبطت منذ توقيع اتفاق أوسلو في عام ١٩٩٣ بنسبة ٢٥ في المائة. وهذا أمر يراه وفدي مؤسفا.

ولكي يزدهر السلام يجب أن يترجم التقدم في سبيل السعي من أجل تسوية سياسية ترجمة واقعية الى معدلات سريعة للنمو الاقتصادي والتنمية، وبشكل خاص لتحسين الأحوال الاجتماعية الاقتصادية لسكان الأراضي المحتلة. وفي هذا الصدد يتفق وفدي مع الرأي التالي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة:

"تحتاج عملية السلام الى تأييد جماهيري واسع، وسيظل هذا التأييد هشا ما لم يطرأ تحسن واضح على الأحوال المعيشية للفلسطينيين". (A/50/1، الفقرة ٧٤٢)

كما أنه يوجه الانتباه الى:

"الآثار الضارة التي تلحق بالاقتصاد الفلسطيني الوليد من جراء عمليات إغلاق الأراضي المحتلة التي تقوم بها إسرائيل". (المرجع نفسه)

ومما يدعو الى استمرار القلق الشديد الذي يساور وفد ماليزيا الملاحظات التي أبدتها اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، في تقريرها السابع والعشرين الوارد في الوثيقة A/50/463. فقد خلص هذا التقرير الذي يغطي الفترة من ١ نيسان/أبريل الى ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ الى أن:

"الحالة العامة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ما زالت خطيرة جدا". (A/50/463، الصفحة ٥)

والى أن:

"حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ... لم تتحسن بل قد زاد تدهورها في بعض النواحي". (المرجع نفسه، الفقرة ٧١٢)

ومن العوامل التي استشهد بها في التقرير والذي يمكن أن تعزى إليها هذه الحالة ما تفرضه السلطات الإسرائيلية من الإغلاق المتكرر للأراضي المحتلة والقيد على حرية الحركة فيها. وانتهاكات حقوق الإنسان لاعتبارات أمنية في الظاهر، مسألة لا يمكن التغاضي عنها.

وبالنظر الى الهيكل الحالي للاقتصاد الفلسطيني واعتماده على إسرائيل، فإن أية قيود تفرض على حركة العمال الفلسطينيين ستزيد من المعاناة الاقتصادية لسكان تلك المناطق. ونتيجة للإغلاق، زادت نسبة البطالة. فقبل فرض الإغلاق كان هناك نحو ٠٠٠ ١٢٠ فلسطيني يعملون في إسرائيل. وكان للإغلاق أيضا أثر سلبي على دخل الفلسطينيين من صادرات الزراعة والمنتجات الزراعية. وقد قدرت الخسارة اليومية بثمانية ملايين دولار نتيجة لاستمرار الإغلاق. وتم تقدير خسارة المزارعين بمليوني دولار يوميا نتيجة للقيود المفروضة على الصادرات الزراعية من قطاع غزة. وهذه الحالة تحتاج الى المعالجة على سبيل السرعة.

وهناك مسألة أخرى تشغل بال وفدي، وهي السياسات والممارسات المستمرة بشأن المستوطنات. فقد شعر وفدي بالانزعاج عندما لاحظ في تقرير اللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية

"إن توسيع المستوطنات الموجودة تواصل باطراد" (A/50/463، الفقرة ٧٢٩)

ووفقا لتقرير اللجنة، فقد وافقت السلطات الإسرائيلية على خطط للتوسع الكبير في ١١ مستوطنة وإنشاء

٧٢٨ ٧ دارا جديدة في عام ١٩٩٥. كما استخدمت وسائل متنوعة لمصادرة الأرض. وهذه السياسات والممارسات غير قانونية فهي انتهاك للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة. كما أنها تشكل انتهاكا للقرارات الهامة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ودعم المجتمع الدولي أمر جوهري لكفالة نجاح عملية السلام. ولهذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الإعراب عن التزامه وأن يفي بمسؤوليته. فالعمل الشاق للمصالحة والتعمير قد بدأ لتوه. ولتعزيز موقف دعاة السلام وعزل أعداء السلام، نحتاج الى الدعم السياسي والاقتصادي من جانب المجتمع الدولي. ومن المهم أن يجري تنسيق دقيق لتبرعات المجتمع الدولي الموعودة بغية إنفاقها على دفعات كبيرة وبسرعة للمنفعة العاجلة للسكان المحليين.

وللأمم المتحدة أيضا دور تضطلع به. ونتفق في هذا الصدد مع وجهة النظر التي أعرب عنها الرئيس عرفات، وهي أن الأمم المتحدة يجب أن

> "تستمر في رعاية قضيتنا الفلسطينية، بجانب الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية لإحقاق الحقوق الوطنية الثابتة، غير القابلة للتصرف، بما فيها حق شعبنا في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٣٥، ص ٣٣)

ولقد تمسك وفد ماليزيا دائما برأيه بأن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة عن الشعب الفلسطيني الى أن يتم تحقيق هذه الأهداف. والواقع أن التعاون الوثيق بين جميع الأطراف الهامة، بما فيها الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، أمر هام للنمو والتنمية في تلك الأراضي. فالتنمية شرط مسبق للسلام الدائم.

وبالنسبة لماليزيا، نود أن نؤكد من جديد التزامنا التام ودعمنا الثابت للشعب الفلسطيني وقيادته للحصول على جميع حقوقه غير القابلة للتصرف في ممارسة حق تقرير المصير وفي إنشاء دولة مستقلة. ونعارض أية محاولة لإنكار حقوق الفلسطينيين في القدس وأية محاولة للنيل من مصداقية القيادة الحالية. وقد أكد ذلك رئيس وزراء ماليزيا في بيانه أمام الجمعية أثناء المناقشة العامة في هذه الدورة، وقال فيه

> "ولن تؤدي المحاولات التي تستهدف اضعاف القيادة الفلسطينية الحالية عن طريق تقويض مصداقيتها إلا إلى ازدياد التطرف والى نشوب صراع دموي متطاول بين الفلسطينيين ينتشر الى اسرائيل وغيرها من البلاد". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٢، ص ٣)

وأخيرا، يأمل وفد بلدي أن تجرى الانتخابات القادمة في الأراضي المحتلة في موعدها. كما نأمل أن تجرى الانتخابات بطريقة سلمية. ولهذا يجب على المجتمع الدولي أن يدعم الشعب الفلسطيني في بناء نظامه السياسي على أساس التعددية الديمقراطية وعلى أساس الحرية.

السيد مارویاما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيسجل عام ١٩٩٥ في حوليات تاريخ عملية السلام في الشرق الأوسط بصفته عام إنجاز هائل وخسارة فادحة. فبعد مفاوضات طويلة ومضنية، توصلت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول/سبتمبر الماضي الى اتفاق على توسيع نطاق الحكم الذاتي المؤقت للفلسطينيين. واليابان ترحب ترحيبا حارا بهذا الاتفاق بصفته معلما هاما. وفي الاحتفال بالتوقيع عليه في واشنطن، أشاد السيد يوهي كونو، وزير خارجية اليابان، إشادة كبيرة بالطرفين لشجاعتهما وعزيمتهما.

إلا أنه بعد شهر واحد وقع الحدث المفجع ووصل النبأ المؤسف باغتيال رئيس الوزراء أسحق رابين. وشعرت الشعوب المحبة للسلام في كل مكان بالحزن على وفاة هذا السياسي العظيم الذي خدم شعبه. واليابان تأمل أملا كبيرا ألا يدع الطرفان المعنيان حادثة العنف هذه تعوقهما عن تحقيق أهدافهما. بل أن يظلا ثابتين على العزم لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في كل أنحاء الشرق الأوسط.

لقد بدأت عملية السلام المستمرة في الشرق الأوسط بشجاعة والتزام قاده الطرفين المعنيين. وعلى الرغم من فقدان رئيس الوزراء رابين، أصبح من الجلي أن تيار التاريخ لا يمكن عكسه. وستمضي عملية السلام قدما. إن قادة البلدان من جميع أنحاء العالم،

عندما تجمعوا في الجنازة الرسمية لزميلهم الراحل، عقدوا العزم على ألا يسمحوا لعملية السلام بأن تفتر، وأكدوا أن الطرفين المعنيين سيحظيان بالدعم الكامل غير المجزأ من المجتمع الدولي.

والمطلوب الآن هو التنفيذ السلس والعاجل لاتفاق توسيع الحكم الذاتي الانتقالي للفلسطينيين. وقد أعلن السيد شمعون بيريز، رئيس الوزراء الجديد في إسرائيل، عن عزمه على مواصلة جهود سلفه الراحل ودفع عملية السلام قدما. كما أعلن أن القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية سيعاد وزعها وأن انتخاب مجلس فلسطيني سيجرى وفقا للموعد المحدد له. والواقع أن إسرائيل سحبت قواتها من جنين في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

وكما أكد رئيس الوزراء موراياما أثناء زيارته للشرق الأوسط في أيلول/سبتمبر الماضي، فإن اليابان ثابتة في عزمها على دعم عملية السلام، وستتعاون بكل ما تستطيع عن طريق توفير المساعدة المادية والبشرية المطلوبة لانتخابات المجلس الفلسطيني. وستضطلع بذلك اعتقادا منها بأن إنشاء أول نظام ديمقراطي للحكم الذاتي الفلسطيني مرتكز على انتخابات حرة ونزيهة سيكفل استقرار الحالة في المنطقة ونجاح عملية السلام من جميع نواحيها.

وإذ تسلم اليابان بأن تقديم المساعدة إلى الفلسطينيين يمثل ركيزة من أهم ركائز مساهمتها في عملية السلام، فقد تعهدت بتقديم ٢٠٠ مليون من الدولارات لفترة السنتين التي بدأت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وقد دفعت حتى الآن ١٥٠ مليون دولار من هذا المبلغ عن طريق منظمات دولية شتى توجه مساعدتها للمعاونة، على سبيل المثال، في تغطية تكاليف بدء إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني والمشاريع الصحية والتعليمية التي تستهدف النهوض بالمستوى المعيشي للشعب الفلسطيني. كما قررت تقديم جزء من مساعدتها مباشرة إلى الشعب الفلسطيني. وسوف تواصل اليابان تقديم نفس المساعدة الإيجابية التي دأبت على تقديمها.

وتدخل عملية السلام في الشرق الأوسط الآن مرحلة حاسمة خصوصا على المسار الفلسطيني. وإلى جانب تنفيذ الاتفاق الخاص بتوسيع نطاق الحكم الذاتي المؤقت للفلسطينيين، لا بد من التصدي لقضايا بالغة الصعوبة تشمل المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى اتفاق بشأن إقامة وضع دائم. وتأمل اليابان في أن يواجه الطرفان المعنيان هذه القضايا بحكمة وصبر حتى يتمكن الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي من التطلع إلى مستقبل يسوده الأمن والرخاء. واليابان، من جانبها، لن تألو جهدا في سبيل تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة.

السيد آل نهيان (الإمارات العربية المتحدة): أضم صوتي إلى من سبقني في الحديث بتقديم الشكر والتقدير إلى سعادة السفير كيبا بيران سيسي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولأعضاء اللجنة على الجهود الدؤوبة والمتواصلة التي يقومون بها لمتابعة القضية الفلسطينية.

إن للأمم المتحدة منذ نشأتها دورا هاما في دعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل تقرير المصير وإقامة دولته على ترابه الوطني، وذلك من خلال اعتماد العديد من القرارات الدولية التي تشكل اليوم الركائز الأساسية لمفاوضات السلام الجارية بين السلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل، وقاعدة لإعلان المبادئ فيما بينهما، والاتفاقيات الأخرى اللاحقة والتي كان آخرها اتفاق طابا في أيلول/سبتمبر الماضي المعني بتوسيع الحكم الذاتي للفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة حكومة وشعبا كانت دائما وما زالت تطالب بالتسوية السلمية والعادلة لقضية فلسطين ولم تتوان يوما قط عن التأكيد السياسي على قرارات الشرعية الدولية وتقديم المساعدات الإنسانية والمالية والإنمائية للشعب العربي الفلسطيني، تخفيفا لمعاناته من حالة الاحتلال الإسرائيلي لوطنه. واعتبرت الاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية تمثل خطوة تمهيدية أولية ونواة أساسية لتشكيل قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشريف على أساس القرارات الدولية، ولا سيما القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وبالرغم من التطورات الإيجابية التي طرأت على مسار القضية الفلسطينية فما زال يساورنا والمجتمع الدولي القلق العميق إزاء العقبات التي لا تزال السلطات الإسرائيلية تضعها أمام اتفاقات خطة

السلام، منها على سبيل المثال المماطلة والتسويف في تنفيذها لبعض بنود هـــذه الاتفاقات المبرمة بين السلطة الوطنية الفلسطينية واســرائيل والإفراج عن المعتلقين الفلسطينيين، وانتهـــاك حقوق الإنسان الفلسطيني، ومصادرة الأراضـي وفـرض الحصـار علـى المـــدن والقـرى الفلسطينيـــة، وتوسيع المستوطنات ولا سيما في مدينة القدس الشريف.

إن مخطط "قدس اسرائيل الكبرى"، الذي تسعى السلطـــات الإسرائيلية لتحقيقه من خلال تكريس احتلالها وتهويد المقدسات، وطرد السكان العرب الفلسطينيين، وتغيير الملامح الديمغرافية لمدينة القدس ومحاولات نقل السفارات الأجنبية إليها، يُعد انتهاكا صارخا لاتفاقات السلام والقرارات الدولية ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

إن مصداقية الحكومة الإسرائيلية وإثبات حُسن نواياها يستدعي منها اتخاذ خطوة إيجابية جديدة تتماشى مع توجهات المرحلة السياسية الراهنة في تحقيق السلام العادل والدائم، وذلك من خلال إيقاف التغييرات الديمغرافية لمدينة القدس الشريف واحترام الترتيبات التي تعهدت بتنفيذها بهذا الشأن.

إن حوادث العنف المتكررة والاعتداءات التي يعمد المستوطنون الإسرائيليون يوميا إلى ارتكابها ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، جاءت نتيجة حتمية للدعم الذي تقدمه الحكومة الإسرائيلية لهؤلاء المستوطنين، سواء من خلال تسليحهم، أو تمويل أنشطتهم، أو عدم إيجاد القوانين والتشريعات الرادعة لمنعهم من القيام بمثل هذه الممارسات الإرهابية. إن مسألة احتواء هذه الظاهرة الخطيـــرة يتطلـــب بالدرجـــة الأولى معاجة مسبباتها الناجمة عن مواصلة الاحتلال الإسرائيلي للمدن والقرى الفلسطينية، وتفاقم الحالة الإنسانية والمعيشية الصعبة للشعب الفلسطيني نتيجة لأوضاعه الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية المتردية، وعليه فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تجدد اليوم تأكيدها على أن نجاح مسيرة السلام الفلسطينية - الإسرائيلية تتطلب التزام اسرائيل بتعهداتها المنصوص عليها في الاتفاقات التي أبرمتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك يستدعي من المجتمع الدولي تنفيذ التزاماته القاضية بتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني لتمكينه من الوفاء باحتياجاته المعيشية والإنمائية ولإعادة إعمار البنية التحتية لوطنه التي دمرتها السنوات الطويلة من الاحتلال.

إن التسوية السلمية العادلة لقضية فلسطين لن تكتمل دون بناء الوطن الفلسطيني المستقل والقائم على أساس الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، ولا سيما مدينة القدس الشريف، وإزالة جميع المستوطنات، وإعادة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين إلى ديارهم ووطنهم، والتزام اسرائيل بالاتفاقات المبرمة بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية، تنفيذا لقرارات الشرعية الدولية.

السيد كيتيكون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): عندما سحبت المملكة المتحدة قواتها وأنهت انتدابها يوم ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، أنشئت دولة اسرائيل. ووفقا لخطة التقسيم التي وافقت عليها الجمعية العامة يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، كان من المفروض أن تنشأ دولة عربية أيضا. وللأسف الشديد لم تولد تلك الدولة العربية حتى الآن. ويحدونا أمل وطيد في أن تنشأ في المستقبل القريب جدا دولة عربية تكون جارا طيبا وصديقا لدولة اسرائيل، وبذلـك توضـع نهايـة لهذا الصراع العربي - الإسرائيلي المؤلم الذي دام أكثر من أربعة عقود. وبروح من التفاؤل الحذر، يود وفد بلدي أن يقدم مساهمة إيجابية في هذه المناقشة وفي تلك العملية.

وعموما، كانت هناك تطورات إيجابية في الحالة في الشرق الأوسط على الرغم من بعض النكسات. فبعد التوقيع على إعلان المبادئ في واشنطن في ١٩٩٣، أظهرت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية باستمرار حكمتهما وبذلتا قصارى جهدهما لضمان أن تظل عملية السلام ماضية في مسارها. وكان الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن مد الحكم الذاتي الفلسطيني إلى الضفة الغربية للأردن الموقع في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بمثابة مرحلة هامة جديدة في تطبيق الطرفين لإعلان المبادئ. وترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بهذا التطور الإيجابي وترى أنه يمثل خطوة هامة صوب تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه الوطنية الأساسية.

وقضية فلسطين، كما نعرف جميعا، ليست بالقضية الجديدة فقد شهدنا جميعا المداولات التي جرت بشأن هذه القضية واشتركنا فيها. وقد مضى

على هذه القضية اليوم حوالي خمسة عقود. بيد أننا نعيش الآن عصرا جديدا - عصر الحوار والتعاون - ولن يكون استمرار هذا الصراع في صالح السلام الإقليمي أو في صالح السلام العالمي. ولذلك يجب على المجتمع الدولي كله أن يبذل كل ما في وسعه لدفع عملية السلام التي التزم بها الطرفان. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من جانبها، التزاما بسياستها الثابته القائمة على السلام والصداقة والتعاون مع جميع بلدان العالم، لن تدخر جهدا في إسهامها الإيجابي في جهود الطرفين - اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية - لمواصلة مفاوضاتهما من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) فضلا عن قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة.

والطريق إلى السلام ليس معبدا، ولا شك في أنه لا يزال طويلا فيما يبدو. والواقع أننا نشاهد انتهاكات وأعمال عنف متكررة في الأراضي المحتلة. ويجب أن تتوقف هذه الممارسات على الفور حتى يمكن توفير الظروف المفضية إلى عملية السلام. لقد أبدى الطرفان بوضوح نواياهما الحسنة بشأن التنفيذ الشامل للاتفاقات التي وقعت، وهكذا تتوفر لعملية السلام كل فرص النجاح. وقضية السلام هذه، قضية عادلة. ونرى أن تعزيزها أمر واجب والوفاء بهذا الواجب عمل هام وفاضل ونبيل.

السيد بورونومو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عندما تتناول هذه الجمعية في دورتها التاريخية الخمسين قضية فلسطين مرة أخرى، نجد من المناسب أن نذكر أن مـــا من صراع آخر شغل المنظمة بمثل ما فعلت قضية فلسطين. ولا يمكن أن ننكر أن الأمم المتحدة بذلت في سبيل التوصل إلى تسوية عادلة لهذه القضية، جهودا أكبر مما بذلته في أي حالة صراع أخرى عرضـــت عليهـــا. والواقع أن الجمعية العامة منذ دورتها الأولى، عكفت على السعي الدؤوب من أجل التوصل إلى حل سلمي لهذا الصراع يمكن أن يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال.

وفي غضون السنوات التالية قدمت سلسلة من المبادرات واتخذ كثير من القرارات للتوصل إلى حل تفاوض عادل لقضية فلسطين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد من المناسب أن نشير إلى أنه في عام ١٩٥٥ اجتمعت في باندونغ الدول الحديثة المنشأة في آسيا وافريقيا، واعترفت بأن إنكار الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير يشكل السبب الجذري للصراع في الشرق الأوسط، وأكدت تأييدها للتوصل إلى تسوية عادلة. وقد تأكد هذا التضامن القوي في الإعلان الذي اعتمد في باندونغ في نيسان/أبريل ١٩٩٥ أثناء الاحتفال بالذكرى الأربعين للمؤتمر الآسيوي الافريقي.

وقبل كل شيء، ما فتئ المجتمع الدولي يطالب اسرائيل بالالتزام بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتلتزم إندونيسيا حكومة وشعبا، التزاما لا يحيد بالتطبيق السريع لهذين القرارين.

واليوم ونحن نعيد مرة أخرى النظر في هذا البند من جدول الأعمال، لا تزال عملية السلام في الشرق الأوسط تشهد تطورات هامة بعيدة الأثر. وأعقب التوقيع التاريخي على إعلان المبادئ منذ سنتين عدد من الاتفاقات الهامة، آخرها بروتوكول القاهرة بشأن زيادة نقل السلطات والمسؤوليات، الموقع في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٥، والاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في واشنطن العاصمة والصك الأخير الذي ينص في جملة أمور، على المزيد من الانسحاب الإسرائيلي من مناطق في الضفة الغربية، بالإضافة إلى إجراء انتخابات فلسطينية لإرساء سلطة الحكم الذاتي المؤقت، يشكل خطوة هامة أخرى صوب تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني.

وعلى المرغم من أننا شهدنا تطورات إيجابية وانفراجات رئيسية في عملية السلام، فلا تزال هناك عقبات وتحديات عديدة قائمة. وينبغي التغلب بسرعة على المعوقات والعقبات التي تقف في سبيل تنفيذ إعلان المبادئ. وبالإضافة إلى ذلك فإن أعمال العنف التي لا معنى لها والاغتيالات السياسية بما في ذلك الحادث التي أودى على نحو مفجع بحياة رئيس وزراء اسرائيل اسحاق رابين، يجب ألا يسمح لها بأن تؤثر تأثيرا سيئا على عملية السلام. وفي المرحلة الحاسمة الراهنة لعملية السلام، من الحتمي أن تنفذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن، بسرعة وعلى نحو كامل. وبالإضافة إلى ذلك نرى أنه من الضروري أن تبدأ الأطراف المعنية مفاوضات جادة بشأن المناطق المتبقية وبشأن قضايا الوضع النهائي بما

في ذلك قضايا القدس والمستوطنات والحدود واللاجئين.

ويتطلب تحقيق تقدم نحو انجاز الحقوق الفلسطينية إدخال تحسينات جوهرية على الأحوال الاقتصادية والمعيشية للشعب الفلسطيني. ووفقا لما أصبحنا نسلم به، فإن التنمية السياسية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية مترابطتان مع بعضهما البعض. لقد كان لعقود طويلة من الاحتلال أثر مدمر على البنية الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية في الأراضي المحتلة. لذلك، فمن الضروري أن يمد المجتمع الدولي السلطة الفلسطينية بكل أنواع المساعدة لتعزيز التنمية المستدامة والرخاء لجميع الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ الخطوات الواسعة الهامة التي اتخذتها السلطة الفلسطينية على مدار السنة الماضية، ليس فقط فيما يتعلق بإنشاء الإدارة الخاصة بها، وإنما في إدخال تحسينات هامة أيضا على الأحوال المعيشية في المنطقة الداخلة في مسؤوليتها. بيد أن اندونيسيا تعي بشدة أن الرفاه الاقتصادي للشعب الفلسطيني مرتبط ارتباطا وثيقا بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا الأوسع نطاقا. لذلك فإننا نشعر بالغبطة إذ نلاحظ أن المقترحات التي انبثقت عن القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا التي عقدت في الدار البيضاء في ١٩٩٤، قد تم التأكيد عليها مرة ثانية في البيان المشترك الصادر عن الأطراف المعنية في واشنطن العاصمة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٥.

لقد كان هذا الحدث على جانب خاص من الأهمية نظرا لأنه يشكل خطوة أولية صوب إدماج الاقتصاد الفلسطيني في الإطار الإقليمي الأوسع وتحويل المنطقة من منطقة صراع وفقر إلى منطقة سلم ورخاء.

ونظرا لضخامة المهام المتعلقة بتوفير توجيه شامل وتيسير المساعدة الدولية لتلبية حاجات الشعب الفلسطيني القصيرة والطويلة الأجل، فإن من الملائم حقا أنه حدثت زيادة ملحوظة في اشتراك منظومة الأمم المتحدة في هذه الجهود، على نحو ما تجلى في أنشطة منسق الأمم المتحدة الخاص السيد تيرجي رود لارسون. إننا نشعر بالرضى حقيقة من جراء هذا التطور. كما يثني الوفد الإندونيسي على دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التي لم تعمل جهودها المخلصة والدؤوبة على التخفيف من محنة اللاجئين الفلسطينيين فحسب، وإنما ساهمت أيضا بشكل هائل في ميدان التنمية الاجتماعية - الاقتصادية التي تعد بالغة الأهمية لعملية السلم في هذه المرحلة. كما يشعر وفدي بالسرور لمشاركته في عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بشأن تعبئة المجتمع الدولي والرأي العام العالمي من أجل قضية الشعب الفلسطيني المقدسة.

وختاما، فلا يمكن انكار أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية تاريخية فيما يتعلق بمسألة فلسطين إلى أن يتم التوصل إلى تسوية نهائية من كافة الأوجه. وفي هذا الصدد، ينبغي مؤازرة وتكثيف اشتراك الأمم المتحدة بالكامل في عملية السلم، علاوة على تقديمها للمساعدة في بناء البنية الأساسية الضرورية ومدها ليد المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في الميادين الاقتصادية والتقنية والإنمائية. وإننا على ثقة من أن فصلا جديدا في تاريخ منطقة الشرق الأوسط سيفتح من خلال هذه العملية - فصلا يتميز بسلم مستقر وتآلف وعدالة.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): تكرس الأمم المتحدة يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي مضى على نكبته وتشرده خمسة عقود تقريبا، وأصبح هذا الشعب يشكل منذ عام ١٩٤٨ أكبر كتلة بشرية من اللاجئين والرازحين تحت الاحتلال والحكم الأجنبي. ولقد بلغ حجم مأساة هذا الشعب حدا من الضخامة دفع الأمم المتحدة منذ البداية إلى إنشاء وكالة إغاثة وتشغيل كبيرة خاصة به وحده. وما زالت قضية الشعب الفلسطيني العادلة مطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة. كما أن الغبن الذي لحق بالشعب الفلسطيني والاضطهاد الذي تعرض له لا زال قائما لأن اسرائيل تنكر على الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة وإقامة دولته المستقلة في أرضه، وتمتعه بحق تقرير المصير.

لقد وجه وزير خارجية بلادي رسالة صباح هذا اليوم إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف جدد فيها دعم سوريا الثابت للشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله العادل من أجل استعادة حقوقه الوطنية

المشروعة وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير أسوة بالشعوب الأخرى، وأكد على أن سوريا، التي ارتبط تاريخها بالدفاع عن القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني، ما تزال وفية لمبادئها وستواصل العمل من أجل إقامة السلام العادل والدائم والشامل على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ولا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أشيد برئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على ما قام به من جهد لإعداد التقرير الوارد بالوثيقة A/50/35، وقد ورد في الفقرة ٢٢ من التقرير ما يلي، وأقتبس:

"إن الحالة في المناطق التي ما برحت تحت الاحتلال الاسرائيلي لا تزال مثارا للقلق بل وتخلق حقائق على الأرض يمكن أن تنطوي على آثار سلبية بالنسبة لمستقبل ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه، بل ومستقبل عملية السلام ذاتها".

كما أن الفقرة ١١٨ من التقرير نصت على أن "التسوية يجب أن تقوم على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وانسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، ومن الأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧".

يدرك العالم كله أن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع العربي - الاسرائيلي. إنها قضية شعب كامل احتلت أرضه واغتصبت حقوقه، يعيش ثلثاه في الشتات والباقي تحت الاحتلال. وإن إنهاء الاحتلال وانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه، وتعويض هذا الشعب عما فقده وخسره من ممتلكات، والاعتذار له عن الظلم التاريخي الذي لحق به على مدى نصف قرن، هو الشرط الأساسي لإقامة السلام العادل والدائم.

إن القدس جزء من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وأن كل الاجراءات التي تهدف إلى تغيير وضع القدس هي، حسب قرارات مجلس الأمن ومبادئ القانون الدولي، لاغية وباطلة، وأن أي محاولة من أي جانب لتغيير وضع هذه المدينة يحمل في طياته مخاطر عديدة لأنه يتجاهل مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية. وقد استغربت الجمهورية العربية السورية إقدام الكونغرس الأمريكي - كسلطة تشريعية أمريكية - على إصدار قرار يتعارض جوهريا مع قرارات الشرعية الدولية. وفي البيان الذي أصدرته الجمهورية العربية السورية في هذا الصدد ذكّرت الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها راعية لعملية السلام، بالضمانات التي قدمتها للجمهورية العربية السورية عند انعقاد مؤتمر السلام في مدريد والقاضي بعدم اعتراف الولايات المتحدة بضم اسرائيل للجولان وللقدس الشرقية، وتأمل حكومة بلادي أن تستمر الولايات المتحدة في الحفاظ على قراراتها ومصداقيتها وعدم المساس بمشاعر وحقوق الملايين من العرب، مسلمين ومسيحيين.

كما أن مجلس جامعة الدول العربية أصدر في دورته الرابعة بعد المائة قرارا تحت عنوان القدس، أكد فيه على عروبة مدينة القدس وتأكيد السيادة الفلسطينية عليها، وذكّر بقرار مجلس الجامعة رقم ٤٣٢٨ بشأن الإجراءات التي تتخذها أي دولة تنقل بعثتها الدبلوماسية إلى القدس أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل.

لقد أثبتت التطورات الأخيرة في عملية السلام أن اسرائيل لا تسعى إلى سلام حقيقي ينهي الصراع والاحتلال والاستيطان، ويضمن الأمن والاستقرار للجميع، بل تركز جل اهتمامها على انتزاع التواقيع من محاوريها على مئات الصفحات والخرائط التي تكبل الشعب الفلسطيني بعد كل ما قدمه من تضحيات، لتضعه على طريق لا نهاية له من الضياع والآلام، بدلا من أن تضعه على طريق واضح للتحرر والاستقلال. لقد سعت اسرائيل لتكريس مصالحها من خلال سلام مشوه، ينتقص السيادة والكرامة، ويتجاهل مبدأ الأرض مقابل السلام، ويتجاوز قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ويضفي المشروعية على احتلال الأراضي العربية، ولا يضمن حقوق الشعب الفلسطيني التي بدونها لا يمكن الحديث عن سلام عادل ودائم. إن السلم الذي يفرض فيه جانب شروطه على الجانب الآخر، والذي يولد الشعور بالظلم والغبن، لن يكون إلا عامل اضطراب وعدم استقرار جديد.

إن الطريق إلى السلام واضح ومعروف للجميع، وأن وجود أي شعب أو دولة لا يمكن أن يؤمن على حساب وجود الشعوب والدول الأخرى، وأن أمن الدول لا يمكن أن يقام على التوسع الجغرافي والاحتلال. وإن الذين

يحاولون إيهام العالم أن السلام قد حل إنما يخدعون أنفسهم، لأن السلام لا يمكن أن يتعايش مع الاحتلال وإنكار حقوق الآخرين، وإنما يقوم على العدل واحترام الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اليوم هو اليوم الدولي السنوي للتضامن مع شعب فلسطين، وأود بهذه المناسبة أن أكرر مرة أخرى تأييد حكومة جمهورية إيران الإسلامية وشعبها لشعب فلسطين وقضيته العادلة.

إن قضية فلسطين، على مدى السنوات الخمسين الماضية، احتلت مكانة بارزة في جدول أعمال الأمم المتحدة، ولا تزال هي المسألة الأطول أمدا منذ إنشاء الأمم المتحدة. بيد أن شعب فلسطين لا يزال يعاني من ظروف عيش سيئة جدا تحت وطأة الاحتلال، ويدل آخر تقرير أصدرته اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني (A/50/463) على أن حالة هذا الشعب قد تدهورت في جوانب كثيرة خلال العام الماضي. ووفقا لذلك التقرير، لا تزال الحالة العامة لحقوق الإنسان للفلسطينيين في الأراضي المحتلة خطيرة جدا وتدعو إلى قلق شديد. إن الممارسات اللاإنسانية للنظام الصهيوني، بما فيها عزل أو إغلاق مناطق من الأراضي المحتلة، وهدم المساكن، ومصادرة الأرض، وتوسيع المستوطنات قد أدت إلى انتهاكات للحريات الأساسية للشعب الفلسطيني.

ومن مصادر التوتر المستمر في الأراضي المحتلة وجود وتوسيع المستوطنات. ففي السنوات الماضية، تسببت أعمال العنف المسلح التي قام بها مستوطنون يهود في وفاة عدد كبير من الفلسطينيين. ومن الأمثلة على هذه الجرائم مذبحة المصلين الأبرياء الرهيبة في الحرم الإبراهيمي في الخليل، التي ارتكبها المستوطنون الذين يحميهم جيش النظام الصهيوني.

وقد أبرز تقرير اللجنة الخاصة بوضوح توسع المستوطنات في السنتين الماضيتين، وكرر القول بأن الحالة المتعلقة بمصادرة الأراضي تتسم بالخطورة بشكل خاص في القدس. واتبعت السلطات الاسرائيلية سياسة متعمدة تهدف الى تخفيض عدد السكان العرب والمسلمين في القدس وإنشاء وضع ديمغرافي وجغرافي وسياسي جديد في المدينة. ووفقا للتقرير "تفاقمت هذه السياسة منذ التوقيع على إعلان المبادئ" (A/50/463، الفقرة ٧٣٣)، كما أن ممارسة إغلاق القدس ازدادت سوءا على مدى العام الماضي.

ويرى وفدي أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدين بشكل خاص ممارسات السلطة المحتلة هذه، وكذلك التدابير والقرارات التي تتخذها البلدان التي تساعد النظام الصهيوني على تغيير طابع ووضع مدينة القدس الشريف.

كما أن زيادة عمليات القتل والاحتجاز وسوء معاملة المحتجزين هي من بين جوانب أخرى من الممارسات اللاإنسانية التي تمارسها القوات المحتلة في فلسطين. وأثناء العام الماضي، استشهد على أيدي الوحدات الاسرائيلية السرية عدد من النشطاء الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة وخارجها. وفضلا عن ذلك، يواصل الصهاينة ممارسة أسوأ أشكال التعذيب في استجواب الفلسطينيين، مما أسفر في بعض الأحيان عن الوفاة. وكما قال رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية، إن حالة السجناء الفلسطينيين المحتجزين في سجون في الأراضي المحتلة وظروف احتجازهم تدهورت في الحقيقة منذ التوقيع على اتفاق أوسلو واتفاق القاهرة.

إن سوء المعاملة الاسرائيلية للشعب الفلسطيني تتمشى مع السياسة العامة للنظام الصهيوني الرامية الى الهيمنة على المنطقة من خلال جملة أمور منها، مواصلة احتلال فلسطين وجنوب لبنان ومرتفعات الجولان. ويجري الأخذ بنفس السياسة من خلال تطوير تكنولوجيا الأسلحة النووية الاسرائيلية المستمرة دون رادع. ووجود مرافق الأسلحة النووية في ديمونا لم يعد سرا وتهدد هذه الأسلحة منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وهذا هو سبب رفض اسرائيل القاطع لاتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع منشآتها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبالتالي، فإنه على الرغم من هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، يمكن للمرء أن يدرك السبب الذي من أجله تتجه اسرائيل الى خلق تهديدات وهمية لتتمكن من تبرير سوء أعمالها في المنطقة وما وراءها. ومن الواضح لجميع المراقبين المحايدين في الشرق الأوسط أن مرور الوقت لم يغير الحقائق السائدة هناك. ومن الواضح أيضا أن مجرد نقل تحليلات للحالة من قبل الملمين بتاريخ المنطقة

لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على نجاح أو إخفاق العملية. إذ يجب أن نعالج الأسباب الجذرية للمشكلة إذا كنا نريد إيجاد حل عادل للمشاكل في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، نؤمن بأن الحل الشامل والعادل لقضية فلسطين والأراضي المحتلة الأخرى يكمن في الإعمال الكامل لجميع حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين الى أراضيهم، مما سيمكنهم من ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، وتحرير جميع الأراضي الفلسطينية واللبنانية والسورية المحتلة.

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية): يسعدني باسم وفد بلادي أن أتقدم بالشكر والتقدير الى سعادة السفير كيبا بيران سيس رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والسادة أعضاء اللجنة على جهودهم المخلصة في الاضطلاع بهذه المهمة النبيلة وتعريف الرأي العام العالمي بالقضية الفلسطينية وتطوراتها المختلفة.

مرة أخرى تعاود الجمعية بحث القضية الفلسطينية بجوانبها المختلفة، حيث أنها تبقى القضية المركزية وجوهر الصراع العربي الاسرائيلي، مما يعني أنها المحور الرئيسي والأهم لإحراز أي تقدم في مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

وقد شهدنا في الأسابيع الماضية تطورات هامة وإيجابية حدثت في مجال التسوية السلمية لقضية فلسطين ضمن الإطار العام لعملية السلام في الشرق الأوسط، التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١. إن هذه التطورات، التي رحبت بها حكومة بلادي، لم تكن لتحدث لولا عزيمة وإصرار شعوب المنطقة على المضي الى الأمام رغم مختلف الصعوبات والعراقيل. إن التقدم الذي أحرز صوب إحلال السلم أمر لا يمكن إنكاره، ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق لتكرار حوادث العنف الرامية الى عرقلة عملية السلام واستمرار بعض السياسات الاسرائيلية من قبيل توسيع المستوطنات وفرض العقوبات الجماعية والإغلاق المتكرر للأراضي المحتلة وما يتبع ذلك من عزل للقدس الشرقية، وعدم احترام اسرائيل، بوصفها السلطة المحتلة، لاتفاقية جنيف الرابعة.

وينتظر المجتمع الدولي من اسرائيل اتخاذ اجراءات لبناء الثقة، ولكنها فعلت عكس ذلك، فاحتفظت بآلاف الفلسطينيين في معسكرات الاعتقال والسجون الاسرائيلية، واذا ما قامت بالإفراج عن نفر قليل منهم حالت دون عودتهم الى قراهم ومنازلهم ومدنهم، بل إنها أبعدتهم الى مناطق أخرى. هذا بالاضافة الى الاستمرار في سياسة الضم والاستيطان.

وهناك اليوم ما بين ٦٠ في المائة و ٧٠ في المائة من الأراضي المحتلة في أيدي الاسرائيليين، سواء في أيدي قوات الاحتلال العسكري أو في أيدي المستوطنين الاسرائيليين. إن استمرار اسرائيل في تغيير ديمغرافية الأرض الفلسطينية يشكل خرقا لقرارات الأمم المتحدة كما أنه يتعارض مع الالتزامات والتعهدات التي قطعتها اسرائيل على نفسها في اتفاق إعلان المبادئ. ونود أن نشير الى تأكيد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقريرها المقدم الينا في الوثيقة (A/50/35) على أن لدى الأمم المتحدة مسؤولية دائمة.

إن حكومة بلادي تعتقد أن عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط تستند الى تصور شامل يأخذ بعين الاعتبار كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لا مناص من تناولها بطريقة متوازية ومتناسقة حتى نبلغ الحل الشامل الذي ننشده جميعا. لذلك فإن التسوية السلمية لقضية فلسطين يجب أن تستند الى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) والى انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين، وسائر الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ والانسحاب من جنوب لبنان بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨).

وصحيح أن اتفاق إعلان المبادئ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية قد تبعته اتفاقات تنفيذية. وأن اعلان المبادئ مرحلة انتقالية لمدة خمس سنوات يتم فيها انسحاب اسرائيل من غزة وأريحا والضفة الغربية وإعادة انتشار القوات الاسرائيلية في باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة. والمتوقع من راعيي مؤتمر السلام العمل على إلزام الحكومة الاسرائيلية الوفاء بتعهداتها والكف عن وضع العراقيل خصوصا في أعقاب التوقيع على اتفاق المرحلة الثانية من إعلان المبادئ في واشنطن مؤخرا والذي سيتم بموجبه

إعادة انتشار قوات الاحتلال الاسرائيلي والإعداد لأول انتخابات فلسطينية ونقل المزيد من الصلاحيات لسلطات الحكم الذاتي الفلسطينية. ويعتبر هذا ضمانا كاملا للاستقرار السياسي ونقلة نوعية في المسار السلمي الفلسطيني. لذلك فإن إصرار اسرائيل على التمسك بالقدس الشريف عاصمة أبدية مزعومة لها لا يغير من حقيقة القدس بكونها جزءا لا يتجزأ من الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ وتنطبق عليها قرارات الشرعية الدولية.

كذلك فإن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة أمر يثير القلق ويدعو الى اليقظة والانتباه. وإننا لنرحب بالمساعي المبذولة لتنظيم مؤتمرات دولية ذات صبغة اقتصادية ومالية لتقديم المساعدات المالية للشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق أعلنت حكومة المملكة العربية السعودية في المؤتمر الدولي للمانحين المنعقد في واشنطن عام ١٩٩٣ تقديم مبلغ ١٠٠ مليون دولار لبرنامج البنك الدولي المختص بتلبية المتطلبات العاجلة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني، كما تعهدت بتقديم مبلغ آخر قدره مائة مليون دولار لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك أثناء انعقاد الاجتماع الوزاري للجنة الارتباط الخاصة بتنسيق المساعدات الذي جرى في واشنطن بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وستواصل حكومة بلادي تقديم كل ما تستطيع تقديمه من مساعدة للفلسطينيين في سعيهم الى تقرير المصير وتلبية تطلعاتهم في إقامة دولتهم المستقلة. إن مواقف المملكة العربية السعودية الثابتة تجاه الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني إنما تنطلق من إيمانها المطلق بشرعية هذه الحقوق ومن تمسكها بالأهداف والمبادئ التي كرستها مواثيق منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

يعطي التقرير الصادر عن اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة الوارد في الوثيقة (A/50/463) صورة قاتمة لم تتغير عن حالة حقوق الإنسان المتردية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، حيث يشير التقرير بوضوح الى أن العامل الرئيسي للتوتر وعدم الاستقرار في الأراضي المحتلة يتمثل في استمرار وجود المستوطنات الاسرائيلية، وهو ما يشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة.

إن السلام هو السلام، ولا يتحمل الكثير من التفسيرات ما دام منصوصا عليه بدقة في قرارات الأمم المتحدة وفي تعهدات راعيي السلام في الشرق الأوسط - الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي. إن دور الأمم المتحدة في عملية السلام هو بالخصوص ما يتعلق بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه كاملة. وفي هذا السياق نود أن نشيد بالجهود التي تقوم بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وأجهزة الأمم المتحدة المتخصصة للبرامج الإنمائية ولتأهيل الفلسطينيين للقيام بشؤونهم بأنفسهم مما يعد لانتقال المسؤوليات الى السلطة الفلسطينية.

لقد مرت الأمم المتحدة عبر سنينها الخمسين الماضية بظروف وأزمات دولية متنوعة، تفاوتت في حدتها وخطورتها على السلام والأمن العالميين. ومنذ عام ١٩٤٧ والأمم المتحدة تتعامل مع قضية فلسطين جوهر الصراع العربي - الاسرائيلي ومن خلال جمعيتها العامة ومجلس أمنها وأجهزتها ووكالاتها المتخصصة. إذ أن هناك مسؤولية دائمة للأمم المتحدة نحو قضية فلسطين - وهي مسؤولية قانونية وسياسية وأخلاقية لا بد أن تستمر الأمم المتحدة في تحملها لحين التوصل الى حل عادل وشامل لقضية فلسطين وللصراع العربي - الاسرائيلي وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

السيد وانغ زويكسيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد بذل رئيس وزراء اسرائيل الراحل، اسحاق رابين، جهودا جبارة وأسهم إسهاما كبيرا في النهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط. وجاء اغتياله خسارة كبيرة لقضية السلام في الشرق الأوسط. وأغتنم هذه المناسبة للإعراب مجددا، نيابة عن حكومة وشعب الصين، عن عميق مواساتنا لحكومة وشعب اسرائيل.

ومنذ الدورة الماضية للجمعية العامة حدث تقدم هام في عملية السلام في الشرق الأوسط. فقد أقامت الأردن واسرائيل علاقات دبلوماسية رسمية. كما شرعت سوريا واسرائيل في جولات كثيرة من المحادثات الموضوعية.

ومن مدة ليست بالبعيدة، وقعت فلسطين واسرائيل رسميا، بعد مفاوضات مضنية، على اتفاق مؤقت فلسطيني - اسرائيلي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة. ويمثل هذا الاتفاق نتيجة هامة للمفاوضات حول توسيع نطاق ترتيبات الحكم الذاتي في فلسطين بعد توقيع إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في قطاع غزة ومنطقة أريحا من جانب فلسطين واسرائيل في شهر أيار/مايو من العام الماضي، كما يمثل خطوة هامة أخرى صوب الاستعادة الكاملة للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وصوب إرساء سلام شامل وعادل ودائم وتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. ونحن نرحب بهذه التطورات وندعمها.

وتؤمن الصين دائما بأن القضية الفلسطينية هي جوهر قضية الشرق الأوسط. والتوصل إلى تسوية عادلة ومعقولة لهذه القضية في تاريخ مبكر واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة يساهمان في إرساء السلام والاستقرار والتنمية في منطقة الشرق الأوسط ككل. ويسرنا أن نلاحظ أنه بمساعدة المجتمع الدولي ودعمه، تمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق تقدم جديد في بناء أمته.

وتمر عملية السلام في الشرق الأوسط الآن بمرحلة حرجة تتطلب التنفيذ الشامل والفعال من جانب كلا الطرفين المعنيين للاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل واعتماد تدابير توطد التقدم الذي أحرز بالفعل لكي يمكن تحاشي أية نكسات أو تراجع. ونتيجة لازدياد تعمق المفاوضات فإن المسائل المتعلقة بها سوف تزداد تشابكا وحساسية. ولهذا ينبغي للطرفين المعنيين أن يواصلا تذليل العقبات باستخدام نهج مرن وعملي، وبذل جهود دؤوبة لإحراز تقدم شامل في محادثات السلام. ونحن مقتنعون أنه طالما بذل الشعب الفلسطيني الجهود في سبيل قضيته واستمر في كسب تعاطف المجتمع الدولي ودعمه، فإنه سيحقق في نهاية المطاف هدفه المقدس وهو استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وعلى مر السنين، قدم المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، إسهامات إيجابية وهامة لتشجيع التوصل إلى تسوية سلمية لقضيتي فلسطين والشرق الأوسط ككل. ويسرنا أن نلاحظ أن الأمم المتحدة قد اضطلعت بدور أكثر نشاطا في مشاريع وبرامج المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في العام الماضي. ولا تزال هناك الآن عملية تعمير كاملة سيجري الاضطلاع بها في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني. وبمواصلة توسيع مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، تواجه السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي المؤقت مهمة التعمير الملحة والمضنية، ولهذا تحتاج فورا إلى دعم المجتمع الدولي ومساعدته.

وفي نفس الوقت، حقق التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الإقليميان دفعة قوية في المنطقة بفضل تحسن الحالة في الشرق الأوسط. أما مؤتمر القمة الاقتصادي الثاني للشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي عقد في عمان بالأردن، فقد أجرى مناقشات مكثفة ومتعمقة بشأن تحسين البيئة الاقتصادية وتعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة. وتم التوصل إلى عدد من النتائج الملموسة.

ونعتقد أن على الأمم المتحدة مسؤولية دائمة عن قضية فلسطين إلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة. ونأمل أن تتولى الأمم المتحدة حشد الدعم المقدم من المجتمع الدولي من أجل التنفيذ الميسر للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي، وبهذا تستمر في الاضطلاع بدور إيجابي في تشجيع التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية، بالإضافة إلى بذل المزيد من الجهود الهادفة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعمير أثناء الفترة الانتقالية.

والصين، حكومة وشعبا، قد تابعت القضية الفلسطينية دائما، وتعاطفت مع الشعب الفلسطيني في معاناته في الماضي، ودعمت القضية العادلة للشعب الفلسطيني، وأيدت، بل شجعت بشدة عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن نعرب عن ابتهاجنا العميق بالتقدم الإيجابي الذي حققه الطرفان المعنيان من خلال المفاوضات السياسية، ويراودنا الأمل الصادق في أن يتواصل تحقيق النجاح. والصين على استعداد للاشتراك في تعمير مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني. ومنذ توقيع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي، قدمت الحكومة الصينية الدعم المالي والمادي، في حدود إمكاناتها، من أجل التنمية الاقتصادية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، فضلا عن الإسهام المتواصل في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وستقدم الحكومة الصينية قريبا أيضا منحة قدرها ثمانية ملايين يوان رينمينبي إلى سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني. وفضلا

عن ذلك، فقد قررت الحكومة الصينية أن تنشئ مكتبا في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وستعين ممثلا دائما فيه.

وستستمر الصين مستقبلا، كما دأبت دائما، في بذل جهودها، بالاشتراك مع المجتمع الدولي وشعوب الشرق الأوسط، من أجل التوصل إلى تسوية نهائية لمسألة الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وتحقيق السلام والتنمية في الشرق الأوسط بطريقة شاملة وعادلة ومعقولة.

السيد أحمد (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفد بلدي أن يتكلم اليوم، يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني. ويؤكد هذا اليوم دعم المجتمع الدولي لشعب فلسطين في سعيه من أجل إرساء السلام والعدالة وتحقيق تطلعاته وأهدافه الشرعية.

وأواصر الصداقة التي تربط الهند بالشعب الفلسطيني وثيقة وثابتة، ولا تحتاج إلى تأكيدها من جديد. وقد شملت صلاتنا التاريخية كل جانب تقريبا من جوانب الحياة والمساعي الإنسانية، الثقافية والاجتماعية والدينية والاقتصادية والسياسية. وقد تجدد هذا التقليد وتدعم في العصور الحديثة. ومما يشهد على دعمنا المستمر للسلطة الوطنية الفلسطينية أن حكومة الهند اعترفت، منذ تموز/يوليه ١٩٩٥ بجواز السفر ووثائق الانتقال الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية. كما قررت الهند أن تنشئ مكتب اتصال في غزة.

وأثناء العامين الماضيين، حدثت تطورات تاريخية ذات آثار واسعة النطاق. وقد كان ذلك نتيجة للمبادرات التي اتخذتها القيادة ذات البصيرة النافذة لفلسطين وإسرائيل لكي تنهي فصل التناحر وإراقة الدماء وتبدأ عهدا جديدا من السلام والاستقرار والتعايش. ووفد بلدي يحيي الشجاعة وروح التوفيق والتفاؤل التي أسفرت عن إصدار مقترحات لأسلوب جديد للمعايشة في المنطقة.

وترحب الهند ترحيبا عميقا بالتوقيع على الاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. إنه خطوة هامة في تنفيذ إعلان المبادئ الموقع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب معالجته وحسمه.

لقد كان الطريق للوصول إلى المرحلة الحالية طويلا وشاقا. وتم تذليله بتضحيات كبيرة من بينها أرواح من وهبوا حياتهم لإرساء السلام، وفي هذا السياق، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب للجمعية العامة عن عميق تعازينا في حادث الاغتيال المأساوي لرئيس الوزراء اسحاق رابين. ومع ذلك، أثلج صدورنا ما لاحظناه من أن الشجاعة التي أبدتها القيادة الاسرائيلية ستستمر وأن الجهود الرامية للتوصل إلى حل دائم ستزداد كثافة.

وهناك تسليم عام بأن دعم عملية السلام لا يمكن أن يقتصر على المسار السياسي وحده. فمن الضروري التركيز على المهام المتعددة الأوجه لبناء الدولة. وسوف تحتاج السلطة الفلسطينية إلى المساعدة، خصوصا في ميادين الصحة والتعليم وتهيئة فرص جديدة للعمل. وستكون تنمية الهياكل الأساسية من المجالات الأولى التي ينبغي التركيز عليها. ويستحق التحدي الذي تمثله الاحتياجات الملحة للدعم المالي والتكنولوجي اهتماما عاجلا من جانب المجتمع الدولي.

وكان انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادي الثاني للشرق الأوسط وشمال افريقيا في عمان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ خطوة مبدعة وبعيدة النظر لأنها جمعت سويا ساسة عالميين، وقادة للشركات، ورجال مال، وتكنوقراطيين، ودبلوماسيين لإجراء مناقشة مركزة حول السبل الكفيلة بتحسين الحالة الاقتصادية للمنطقة ولشعوبها. ويعتبر التعاون الإقليمي الذي تعززه إسهامات عالمية وسيلة ضرورية لبناء الرخاء والسلام.

وستواصل الهند، بطريقتها المتواضعة، تقديم المساعدة المادية والتقنية إلى الشعب الفلسطيني تعزيزا لتقدمه صوب الحكم الذاتي وبناء الدولة.

إننا ندرك أن من واجبنا جميعا أن نعمل سويا للمساعدة في دفع عملية السلام قدما في غربي آسيا. بيد أن الزخم المجدي حقيقة للتوصل إلى حل دائم وراسخ لا بد وأن يأتي من الأطراف المعنية ذاتها. ونحن على ثقة من أن القيادتين في فلسطين واسرائيل ستقومان، بعد أن تحققت هذه الانطلاقة في كسر حدة الصراع الذي طال أمده، بالعمل سويا لوضع خطط للتعايش في المستقبل تتسم بنفس

الالتزام الذي أبدته القيادتان حتى الآن. ونحن واثقون أيضا من أنه سيتم الإبقاء على الزخم الذي تولد في العملية الرامية إلى التوصل إلى تسوية قائمة على المفاوضات لجميع القضايا التي سببت النزاع في هذه المنطقة.

السيد لعممرا (الجزائر): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى كل من الأمين العام ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على التقارير الهامة التي تم عرضها في إطار بحث بند قضية فلسطين، لإفادة الجمعية العامة بآخر تطورات القضية الفلسطينية والآفاق والتصورات المستقبلية لهذه القضية.

إن تاريخ هذه القضية يرتبط ارتباطا جوهريا بتاريخ منظمة الأمم المتحدة التي تؤكد مجددا على دوام مسؤوليتها فيما يتعلق بحل قضية فلسطين من جميع جوانبها، الأمر الذي يكتسي أهمية خاصة هذه السنة حيث احتفلت المجموعة الدولية منذ أيام قليلة وفي ظروف دولية جديدة بالذكرى الخمسين لنشأة منظمة الأمم المتحدة.

والآن تحيي المنظمة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني على وقع تطورات هامة وإيجابية تشهدها منطقة الشرق الأوسط مفادها التوجه الجديد الذي تعرفه العلاقات بين شعوب هذه المنطقة نحو إقامة سلام دائم وشامل وعادل بعد سنوات طويلة من الحروب والمآسي.

لقد رحبت الجزائر بالتطورات الإيجابية التي سجلتها عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، وبالذات الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وما تلا ذلك من خطوات. وترى الجزائر أن إعلان المبادئ شكل فعلا نقطة انطلاق وتحول من شأنها أن تؤثر على مجرى التاريخ في المنطقة إذا ما تضافرت الجهود واتسعت رقعتها واتجهت بدون رجعة نحو سلام عادل ودائم بين شعوب هذه المنطقة الحيوية من العالم وفقا لكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما سجلنا الخطوات الإيجابية التي أحرزت في المسار التفاوضي الأردني - الإسرائيلي.

ومع ذلك، فإن حكومة بلادي قد أبدت قلقا مشروعا إزاء التأخير الكبير الذي عرفه تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والذي أثر سلبيا على أداء السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى مصداقية عملية السلام نفسها. ومما يزيد التساؤلات حدة استمرار العراقيل التي تحول دون تمكين القيادة الفلسطينية من بسط سلطتها على الأراضي التي يشملها الحكم الذاتي، وكذا عملية الاستيطان اليهودي التي لا تزال جارية على قدم وساق، تمولها رؤوس الأموال الخاصة، بحماية من سلطات الاحتلال، وكذلك مصادرة الأراضي من المواطنين العرب، وتضييق الحصار الاقتصادي حولهم، ومنعهم من مزاولة نشاطاتهم الحيوية. بل أن مستوى المعيشة لدى مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة قد عرف تدهورا منذ الشروع في محادثات السلام في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

إن أي تأخير في تحقيق سلام شامل وعادل في منطقة الشرق الأوسط يعني إطالة في حالة عدم الاستقرار، وتمديدا لمظاهر التوتر والعنف التي تهدد أمن وسلامة المنطقة كلها، ويفتح الأبواب على مصراعيها أمام من يندفعون بغرض ضرب آمال شعوب المنطقة في العيش بسلام وفي ظل الكرامة.

لقد أصبح الإرهاب بكل أشكاله مظهرا عالميا لم ينج منه أحد. فقد رأينا وجهه البشع في الجزائر والولايات المتحدة واليابان والمملكة العربية السعودية وقطاع غزة. وتمثل أخيرا في اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق رابين وضرب السفارة المصرية في إسلام أباد. وهنا تجدر الإشارة إلى أن العامل المشترك بين المتطرفين على اختلاف جنسياتهم هو انطلاق نزعاتهم العدوانية والدموية من شعارات دينية تحت وهم احتكارهم الحقيقة المطلقة التي تبيح لهم وحدهم التحدث باسم الدين وارتكاب الجرائم تحت غطائه.

وبما أن الإرهاب بات من أخطر التحديات المعاصرة، فإن حماية عملية السلام في الشرق الأوسط تستوجب تكثيف محاربة هذه الظاهرة فعليا. وهذا يعود بنا إلى موضوع التعاون الدولي، إذ أنه من الضروري تنسيق جميع الجهود لمقاومة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة. ويتوجب على الدول الأعضاء أن لا تقصر جهودها على عدم دعم الإرهاب بل أن تذهب إلى أبعد من ذلك لتدعم قولا وعملا مقاومته بكل الوسائل المشروعة.

إن قضية القدس الشريف تشكل جوهر النزاع العربي الاسرائيلي وتظل محور اهتمامات العالمين العربي والإسلامي. ويتوقف على نتيجة معالجتها مستقبل عملية السلام برمتها. وإذا كان الرأي السائد قد اتجه الى تأجيل بحث موضوع القدس الى المرحلة النهائية من مفاوضات السلام، فإن التأجيل قد يكون مجديا إذا كان المقصود من خلاله إعطاء عملية السلام نفسها الفرصة لخلق أجواء من الثقة بما يساعد على تناول قضية القدس البالغة الحساسية بصورة تكفل النجاح في معالجتها. ومن هذا المنطلق، يجب على السلطات الاسرائيلية أن تكف عن اتخاذ وتنفيذ الإجراءات الرامية الى إحداث تغييرات جذرية من شأنها تغيير واقع القدس، كما يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تمتنع عن إقامة أو نقل بعثاتها الدبلوماسية الى القدس المحتلة.

وإضافة الى القدس الشريف، تتبلور بجلاء مشكلة الأراضي اللبنانية والسورية المحتلة، حيث لا يمكن على الإطلاق أن يتحقق السلام المنشود في منطقة الشرق الأوسط بدون الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة. ونود هنا أن نؤكد على دعم الجزائر ومساندتها لجهود الحكومة اللبنانية في بسط سيادتها وسلطتها على كامل التراب اللبناني من خلال تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) القاضي بانسحاب إسرائيل الكامل الى الحدود المعترف بها دوليا. ونفس التضامن ينطبق في ما يتعلق بموقف سوريا العادل في إصرارها على استرجاع مرتفعات الجولان المحتلة.

إننا على قناعة تامة بأن دعائم السلام الشامل والعادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط تقوم على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام وعلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته على أرضه، وعلى تعزيز إجراءات الثقة بين شعوب المنطقة، ونزع أسلحة الدمار الشامل وتحقيق الأمن المتوازن وإرساء بنية اقتصادية لفائدة جميع شعوب المنطقة.

وعليه، فإن هذه الدورة المتميزة في عمر الأمم المتحدة ستكون على مستوى الأحداث إذا تمخضت عنها قرارات حافظة للمبادئ والأهداف وحريصة على الإسهام في دفع عملية السلام في الطريق الصحيح.

إعلان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلن عن أمر بشأن البند ٢٣ من جدول الأعمال "إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما".

إذ أود إبلاغ الأعضاء أنني عينت السيد أوسكار دي روخاس، نائب الممثل الدائم لفنزويلا لدى الأمم المتحدة منسقا للمشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار الذي سيقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥